





الواقع الطائفي في لبنان

ودور وسائل الإعلام حياله



أوراق مختارة من ورشة عمل
المركز الدولي لعلوم الإنسان

برعاية من وزارة الثقافة وبالتعاون مع
مؤسّسة هانس زايدل

26، 27 و28 حزيران 2014

بيبلوس 2014

sharif mahmoud

الواقع الطائفي في لبنان

ودور وسائل الإعلام حياله

منشورات المركز الدولي لعلوم الإنسان – بيبلوس

(جبيل) لبنان

الطبعة الأولى 2014

ISBN

978-9953-9023-9-5

قائمة المحتويات

كلمة مدير المركز الدولي لعلوم الانسان
الدكتور أدونيس العكره

تعود تساؤلاتي حول الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام حيال الواقع الطائفي في لبنان الى أواسط الثمانينيات من القرن الفائت. كنت من اساتذة الجامعة اللبنانية في الفرع الثالث (قسم الفلسفة) بطرابلس، بحيث تمتدّ بين دارتي في جبيل ومبنى الجامعة في منطقة "القبّة" خمسة وخمسون من الكيلومترات المضجرة أجتازها كل يوم عمل، ذهابا وإيابا. ولم يكن يجعلني قادرا على احتمال هذا العبء اليومي سوى أمران: أولهما حرارة شوقي الى لقاء طلابي (صبايا وشبانا، محجّبات وسافرات، ملتحين وحليقين)، والآخر تنقّلي بأرقام الراديو بين الإذاعات المتنوعة البرامج.

ففي يوم أتذكّره ماطرًا، وبعد أن استمعت بخشوع الى قارئ يتلو آياتٍ من الذكر الحكيم على إحدى الإذاعات التابعة لمؤسسة دينية كبرى، استمهلني على تلك الإذاعة إعلان عن درس في التعليم الديني يلقيه على الهواء شيخ تمّ التعريف عنه بأنه"عالمٌ من علماء الدين" (لم أعد أذكر اسمه)، وكان الدرس بعنوان: "أبواب الجحيم السبعة". وبعد أن هجرني الخشوع لدى استماعي الى الشرح المضني عن باب الكفّار، وباب الملحدين والمارقين والزنادقة، الى آخر السلسلة... حفر في ذاكرتي الى اليوم شرح الشيخ عن باب من تلك الأبواب هو "باب النصارى".

إنني مقتنع بأن الله أرسل كلامه الى البشر، وبلغة البشر، لكي يمارسوا قدرة العقل المعرفية التي وهبهم إياها في تفسير كلامه وتأويله بما يخدم السلام وكلام السواء في ما بينهم، وروح المودة، والتآخي، والتعاضد في سبيل الخير العام على الأرض، وفي سبيل الخير الكوني في فعل الوجود. أما التفسيرات والتأويلات التي لا تخدم هذه الأهداف فإنني مقتنع بأن الله لن يكون راضيا عنها، ولا البشر الأسوياء، المؤمنون منهم وغير المؤمنين.

لقد طرحت على نفسي بعد ذلك الدرس أسئلة كثيرة: كيف يمكن المواطنين أن يعيشوا معًا بينما ترى السلطة الدينية أن قسمًا منهم صائر الى النار والقسم الآخر متاحة له الجنة؟ كيف يستطيع المواطن ان يتعامل بصدق مع شريكه في الوطن، بينما تحسم السلطة الدينية أن الواحد منهما على السراط المستقيم نحو الجنة، والآخر الى الجحيم؟ وكيف يتجانب التلامذة والطلاب على مقاعد الدراسة، في المجتمع التعدّدي، بينما تفرض السلطة الدينية فيه أن يتجنّب الواحد منهم الآخر؟

إن هذه الذهنية التكفيرية لا تبني وطنا، بل تفتح ميادين قتال، وتذابح، وتكفير متبادل، وحروب أهلية، وتستعيد شرورا وآفات ومصائب نجح الفكر الفلسفي والسياسي الغربي، منذ مئتي عام، في إلغاء أسبابها الدينية وإلغاء إمكانية حصول هذه الأخيرة.

إلا ان ما يزيد الفكر التكفيري سوءا وخطورة هو الإعلام. عشرات المحطات الإذاعية والتلفزيونية الدينية تبثّ يوميًّا أفكارًا وآراءً من شأنها أن تدمّر مفهوم الله عند الانسان السويّ، وتسيء الى الأديان التي يتحدث بعض رجال الدين باسمها على تلك المحطات، كما تنشر بين الناس وفي المجتمعات سموما قادرة على إشعال حروب اهلية من

تركيا الى افغانستان وما بينهما وما على جوانبهما. في هذا السياق، يصبح الإعلام واحدا من أسلحة الدمار الشامل. وهذا ما حفّزنا في المركز الدولي لعلوم الانسان على الخوض في هذا الموضوع، وإبراز بعضٍ من عناصره وجوانبه التي تحتاج الى متابعات بحثية، ونضالات ميدانية، وملاحقات حقوقية وقضائية. كما يحتاج هذا الموضوع، على رأس احتياجاته، الى تربية على المواطنية تبدأ من البيت، ثم المدرسة، ثم الجامعة، واستمرارا بمؤسسات المجتمع المدني في أي مجتمع يريد لنفسه أن يكون فضاء للسلام والحوار وحرية الانسان.

كلمة مؤسّسة هانس زايدل
السيد طوني غريّب

إن الصحافة هي قوة لبنان وعنوان وجوده فلا حرية في لبنان بدون حرية الصحافة ولا ديمقراطية بدون وجود الصحافة. فالبرغم ممّا يشوب صحافتنا من انقسام طائفي وتبعية حزبية وارتهان لبعض السياسين، يبقى الإعلام عندنا رائدًا للحريات في الوطن العربي ومنبرًا للكلمة الحرة حيث لا وجود لحرية الكلمة إلا في لبنان.

إن مؤسسة هانس زايدل هي مؤسسة ألمانية منبثقة عن الحزب الاشتراكي المسيحي في بافاريا الذي اعضاؤه هم نواب في البرلمان الالماني.

وهانس زايدل عاش في الفترة الممتدة بين 1901 و1961 وهو أحد مؤسسي الحزب المسيحي الاجتماعي عام 1945 وكان رئيس مجلس إدارة الحزب في ولاية بافاريا من 1955 لغاية 1961 ووزيراقتصاد بافاريا من عام 1947 لغاية 1954 وكذلك انُتخب رئيساً لوزراء بافاريا عام 1957 واستمرّ في منصبه حتى عام 1969. وأنشئت المؤسسة عام 1967 وسميت باسمه لأنه كان مخططاً استراتيجياً واقعياً وذا رؤية صائبة.

تتلقى مؤسسة هانس زايدل تمويلها من الحكومة الفدرالية ومن ولاية بافاريا. وتعمل المؤسسة تحت شعار "في خدمة الديمقراطية، السلام والتنمية" وتمارس أنشطة التثقيف السياسي منذ نشأتها بهدف دعم عملية التثقيف الديمقراطي والأهلي. ويقوم مجال التثقيف

السياسي الخاص بمؤسسة هانس زايدل على مفهوم إنساني يشمل كلاً من تنمية الشخصية الحرة والحكم الذاتي، بالإضافة إلى المسؤولية الاجتماعية والتضامن الاجتماعي داخل وخارج المانيا.وللمؤسّسة فروعٌ كثيرة في العالم وفي البلاد العربية.

السيد هلمت غيبهارد هو الممثل المقيم للمؤسسة ومقرّها في الأردن وهو مسؤول عن سوريا ولبنان.

نتمنى لهذا المؤتمر في المركز الدولي لعلوم الإنسان كل النجاح وأن ينتهي بتوصيات تفيد أصحاب القرار والمسؤولين الروحيين القيمين على هذا البلد.

كلمة ممثل وزير الثقافة المحامي روني عريجي
الدكتور ألبير جوخدار

يمثل الإعلام في أيامنا هذه موقفًا للتطور الهائل الذي شهدته الساحة الإعلامية منذ عدة عقود مع تنوع وسائلها المرئية والمسموعة الى الوسائل الرقمية التي يكاد النبأ لا يستغرق بضع ثوان للوصول الى اية بقعة من الكرة الارضية.

للإعلام ميزات عدة، يضيء على الأحداث، يبالغ من أهمية بعضها أو يقلّص البعض الآخر على هواه. يخلق الحدث مهما كان بسيطا او يطمس آخر على اهميته. هكذا، ودون أي حياء يمثل اختطاف ثلاثة شبان اسرائليين الصدارة في معظم وسائل الاعلام العالمية، بينما يتكدس آلاف السجناء الفلسطينيين في السجون الاسرائلية ودون ان يحظوا ببعض الاسطر. أن تسلّط الضؤ مثلا على أحمد الاسير وجمهرة من مؤيديه تلاحقه على دراجته في شوارع صيدا وتتجاهل عشرات الآلاف من الصيداويين القابعين في بيوتهم خوفا من نيرانه، هو موقف سياسي.

لا مشكلة مع الاعلام السياسي الواضح التوجه، ان كنا من مؤيديه او من خصومه. ان نقرأ جريدة المستقبل مثلا او جريدة الاخبار وما يعبران عنه من مواقف مضادة لأمر في غاية البداهة، لاننا نعرف انتماء هذه او تلك، ومواقف من يمثلان. أما أن تدّعي بعض وسائل الاعلام الموضوعية او الحياد لتقرير مواقف معينة فهو التضليل بعينه . كأن يطلع علينا احدهم ليساوي بين ارتكابات النظام السوري من

جهة، وجرائم العصابات التكفيرية من جهة اخرى ليوحي لنا انه، وبانتقاده الجهتين معا يقف على الحياد بين متصارعين. فهو بذلك يساوي بين نظام قائم يمثل اكثرية شعبية، مهما كان موقفنا منه، وبين عصابات جاءت من معظم بقاع الارض تعيث قتلا وتدميرا . وذلك كله تحت غطاء الحيادية والموضوعية، وانه بذلك لايتخذ موقفا من الصراع. وهذا هو التضليل بعينه.

لقد صدر عام 1994 قانون ينظم عمل وساءل الاعلام المرئية والمسموعة يحظّر الشحن المذهبي والنعرات الطائفية مع قانون العقوبات لاتخاذ الاجراءات اللازمة بحق من يخالف.

ما من أدنى شك اننا نمر بمرحلة تشبه الى حد بعيد مرحلة المحاكم الدينية في اوروبا القرون الوسطى، بل تتعداها بشكل خطير. أما التصدّي لهذه الموجة التكفيرية والحد من خطورتها فسوف يستغرقان الكثير من الوقت.

من هنا الدور الرئيس الذي يتحتم على وسائل الاعلام ان تلعبه لنشر الوعي والتصدي لهذه الموجة العتية.

ولبنان يتمتّع بموقع مميّز في الشرق الاوسط من حيث وفرة وسائل اعلامه وجودة الكثير منها ورقي اقلامها. وإن رأينا البعض منها، وهي قلّة ضئيلة تنجرّ احيانا الى مواقف تصب في خانة التكفيريين او تؤجج مشاعرهم.

يبقى أن التصدي لهذا الواقع الطائفي في لبنان يقع على عاتق اقلامنا النيّرة، وكلنا امل في ألّا يستغرقَ الحد من انتشارها والانتصار عليها عدة قرون كما كانت الحال في اوروبا.

الحلقة الأولى:

كيف يمكن الاختلاف الديني أن يؤدي الى خلاف بين المواطنين؟

المحاضرون:

الشيخ ماهر حمّود – الدكتور وليد عربيد – الدكتور علي خليفة

بإدارة د. هشام بدر الدين

دور وسائل الإعلام في مواجهة الفتن

الشيخ ماهر حمود

بسم الله الرحمن الرحيم،

أولاً: عندما نتحدث عن دور وسائل الإعلام يخطر في البال مباشرة الموقف الأول الذي واجه به محمد صلى الله عليه وسلم أهل مكة، بعد 43 عاما مضين من عمره، باعتبار أن الوحي نزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن أربعين سنة، ومكث حوالي ثلاث سنوات يدعو سرا إلى "الدين الجديد"، ثم أمر بالجهر بالدعوة، فوقف على صخرة (الصفا) في مكة، وهي المنبر الإعلامي المتاح في تلك الأيام، ونادى كل قبيلة باسمها، ثم قال لهم: هل جربتم عليّ كذبا قط، فقالوا: لا انك الصادق الأمين، قال: لو كنت مخبركم أن خيلا في الوادي تريد أن تغير عليكم هل كنتم مصدقيّ، قالوا ما جربنا عليك كذبا قط، فقال: اني نذير لكم بين يدي عذاب اليم...

أي أن سنوات طويلة سبقت سؤاله هذا، (... هل كنت مصدقيّ)، وأجابوا جميعا بأنهم يصدقونه، فلو أن وسائل الإعلام مثلا مهدت لنفسها بالصدق لأصبح الرأي العام أكثر وعيا باعتبار أن وسائل الإعلام هذه لا تقول إلا الحق، ولكن الأمر ليس كذلك.

قد يقول قائل (وهذا نقاش حصل بعد المحاضرة) أن محمدا الصادق الأمين الذي تصدقه قريش والمشركون جميعا، عندما دعاهم إلى الإسلام كذبوه ورفضوا الخضوع إلى الحق الذي يعلمونه، مما يعني أن الصدق وحده ليس كافيا لنشر دعوة ما، نقول هنالك دعوة إلى دين

جديد لن ينتشر بسهولة ولن تخضع النفوس التي تمارس الباطل وتنشره والتي ترتكز مصالحها على نظام معين فيه الأصنام ورموز الشرك، لن يتخلوا عن كل ذلك بسهولة ولكن نحن نتحدث عن مصالح وطنية محدودة لا تحتاج إلى جهد كبير لاكتشافها، فلو أن وسائل الإعلام اعتمدت الصدق لقطعنا أكثر من نصف الطريق إلى أهدافنا الوطنية المنشودة.

ثانيا: لا بد أن نتحدث عن الإسلام وحقوق الإنسان، حيث لا شك أن المؤرخين والباحثين في شؤون الحضارات يقرون بدور الإسلام الرائد في تثبيت حقوق الإنسان وكيف مثلا منع وأد البنات وفرض إرث النساء بعد أن كن محرومات منه وساوي بين المواطنين في الحقوق والواجبات أمام القضاء، كما تمت ممارسة فصل السلطات الثلاث في الإسلام بشكل عملي قبل أن يتم اقرار ذلك في القرن العشرين، كما اقر نظام التأمينات الاجتماعية وحقوق الفقراء والمساكين ودافع عن المظلومين بغض النظر عن انتمائهم الديني والقومي ... الخ.
ولا شك ان المقارنة بين التاريخ الإسلامي وسائر التاريخ البشري سيظهر تفوقا واضحا لصالح التاريخ الإسلامي، فليس في تاريخ الإسلام ما يشبه محاكم التفتيش، التي تقتل الآخرين بسبب انتمائهم الديني، وليس في تاريخ الاسلام قتال مرير ومستمر كالذي حصل بين الكاثوليك والبروتستانت، وليس هنالك حروب من اجل التوسع والسيطرة بل من اجل نشر العدالة من خلال ممارسة الدين الإسلامي، ويكفي برأينا شهادة المستشرق الفرنسي الشهير (غوستاف لوبون) الذي قال (لم يعرف التاريخ فاتحا ارحم من العرب)، تكفي للدلالة على ما نقول.

إلا أننا لا بد أن نعترف أن البشرية اهتدت إلى حقوق الإنسان في النصف الثاني من القرن العشرين بعد حروب طاحنة وقاسية نعجز عن توصيفها، ونستطيع أن نؤكد أن العالم الغربي تفوق على العالم الإسلامي في مجال حقوق الإنسان بعد تأسيس أوروبا الحديثة وأميركا، والأنظمة الليبرالية المعاصرة، صحيح أن العالم كله مدان لوقوفه إلى جانب إسرائيل المعتدية وضد العرب المضطهدين والمشردين من فلسطين، وهذه وصمة عار على جبين البشرية كلها، كما ظلت الحرب الباردة تنتج حروبا متفرقة هنا وهنالك كحرب فيتنام وكوريا، كما ساهمت أميركا زعيمة العالم الحر، كما تسمى، بتأييد أنظمة ديكتاتورية ظالمة أو عنصرية وفقا لمصالحها السياسية، ومع كل هذه الملاحظات يبقى هنالك هامش واسع من العدالة والحرية يمارس في الدول الغربية ولا يمارس في دول المسلمين، والسبب الرئيسي برأينا أن الإسلام نفسه كدين وشريعة ونظام أصبح غريبا بين المسلمين الذين غلبت في مجتمعاتهم الأفكار القومية واليسارية وغيرها... وكان الإسلام كشريعة وقانون مهجورا لفترة طويلة في بلاد المسلمين وعندما بدأ "الوعي" الإسلامي يعود إلى المجتمعات الإسلامية في الربع الأخير من القرن العشرين شاب هذا الوعي الإسلامي تطرف مذموم طغى على سماحة الإسلام، كما أن الإسلام رفع كشعار لاسترضاء الرأي العام ولم يمارس كسياسة أو كشريعة في بلاد المسلمين، وكانت فكرة فصل الدين عن الدولة ضرورية لتقدم الغرب فيما كان فصل الدين عن الدولة سببا في زيادة تخلف المسلمين وليس العكس. (وهذا يحتاج إلى تفصيل كبير في سلسلة محاضرات مفصلة).

جديد لن ينتشر بسهولة ولن تخضع النفوس التي تمارس الباطل وتنشره والتي ترتكز مصالحها على نظام معين فيه الأصنام ورموز الشرك، لن يتخلوا عن كل ذلك بسهولة ولكن نحن نتحدث عن مصالح وطنية محدودة لا تحتاج إلى جهد كبير لاكتشافها، فلو أن وسائل الإعلام اعتمدت الصدق لقطعنا أكثر من نصف الطريق إلى أهدافنا الوطنية المنشودة.

ثانيا: لا بد أن نتحدث عن الإسلام وحقوق الإنسان، حيث لا شك أن المؤرخين والباحثين في شؤون الحضارات يقرون بدور الإسلام الرائد في تثبيت حقوق الإنسان وكيف مثلا منع وأد البنات وفرض إرث النساء بعد أن كن محرومات منه وساوي بين المواطنين في الحقوق والواجبات أمام القضاء، كما تمت ممارسة فصل السلطات الثلاث في الإسلام بشكل عملي قبل أن يتم اقرار ذلك في القرن العشرين، كما اقر نظام التأمينات الاجتماعية وحقوق الفقراء والمساكين ودافع عن المظلومين بغض النظر عن انتمائهم الديني والقومي ... الخ.
ولا شك ان المقارنة بين التاريخ الإسلامي وسائر التاريخ البشري سيظهر تفوقا واضحا لصالح التاريخ الإسلامي، فليس في تاريخ الإسلام ما يشبه محاكم التفتيش، التي تقتل الآخرين بسبب انتمائهم الديني، وليس في تاريخ الاسلام قتال مرير ومستمر كالذي حصل بين الكاثوليك والبروتستانت، وليس هنالك حروب من اجل التوسع والسيطرة بل من اجل نشر العدالة من خلال ممارسة الدين الإسلامي، ويكفي برأينا شهادة المستشرق الفرنسي الشهير (غوستاف لوبون) الذي قال (لم يعرف التاريخ فاتحا ارحم من العرب)، تكفي للدلالة على ما نقول.

إلا أننا لا بد أن نعترف أن البشرية اهتدت إلى حقوق الإنسان في النصف الثاني من القرن العشرين بعد حروب طاحنة وقاسية نعجز عن توصيفها، ونستطيع أن نؤكد أن العالم الغربي تفوق على العالم الإسلامي في مجال حقوق الإنسان بعد تأسيس أوروبا الحديثة وأميركا، والأنظمة الليبرالية المعاصرة، صحيح أن العالم كله مدان لوقوفه إلى جانب إسرائيل المعتدية وضد العرب المضطهدين والمشردين من فلسطين، وهذه وصمة عار على جبين البشرية كلها، كما ظلت الحرب الباردة تنتج حروبا متفرقة هنا وهنالك كحرب فيتنام وكوريا، كما ساهمت أميركا زعيمة العالم الحر، كما تسمى، بتأييد أنظمة ديكتاتورية ظالمة أو عنصرية وفقا لمصالحها السياسية، ومع كل هذه الملاحظات يبقى هنالك هامش واسع من العدالة والحرية يمارس في الدول الغربية ولا يمارس في دول المسلمين، والسبب الرئيسي برأينا أن الإسلام نفسه كدين وشريعة ونظام أصبح غريبا بين المسلمين الذين غلبت في مجتمعاتهم الأفكار القومية واليسارية وغيرها... وكان الإسلام كشريعة وقانون مهجورا لفترة طويلة في بلاد المسلمين وعندما بدأ "الوعي" الإسلامي يعود إلى المجتمعات الإسلامية في الربع الأخير من القرن العشرين شاب هذا الوعي الإسلامي تطرف مذموم طغى على سماحة الإسلام، كما أن الإسلام رفع كشعار لاسترضاء الرأي العام ولم يمارس كسياسة أو كشريعة في بلاد المسلمين، وكانت فكرة فصل الدين عن الدولة ضرورية لتقدم الغرب فيما كان فصل الدين عن الدولة سببا في زيادة تخلف المسلمين وليس العكس. (وهذا يحتاج إلى تفصيل كبير في سلسلة محاضرات مفصلة).

الذي يعنينا اليوم أن الإسلام مشوه بأيدي المسلمين أنفسهم أو حتى بأيدي الإسلاميين الذين يقولون أنهم يعملون للدعوة إلى الإسلام.

هل يساهم الدين في تأجيج الصراع البشري؟

إن الثقافة الدينية تساهم في تخفيف العداوة والصراع بين البشر، أو بتعبير آخر توجه العدوانية الطبيعية الموجودة في الفطرة البشرية بشكل عام توجيها صحيحا إذا جاز التعبير، فإذا كان العرب مثلا قبل الإسلام يتقاتلون من اجل داحس والغبراء فإنهم بعد الإسلام يقاتلون القوى العظمى التي تسيطر على مقدرات البشرية والمتمثلة وقتها في امبراطورتيْ فارس والروم، حيث لخص مهمة الفتوحات الإسلامية صحابي مغمور لم نقرأ اسمه في مكان آخر (ربعي بن عامر)، لكنه أجاب (رستم) قائد جيوش كسرى قبيل معركة القادسية عندما سأله، ما الذي أخرجكم من جزيرتكم أيها العرب، قال الصحابي ربيعة بن عامر: نحن قوم ابتعثنا الله لنخرج من يشاء من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد ومن ضيق الدنيا غالى سعة الدنيا والآخرة ومن جوْر الأديان إلى عدالة الإسلام... نستطيع أن نقول أن هذه الكلمات القليلة تلخص حقيقة مهمة الفتوحات الإسلامية في صدر الإسلام، لقد أصبح القتال هادفا موجها لإنقاذ البشرية، فضلا عن انه رحيم ملتزم حقوق الإنسان، كما سبق وذكرنا بشهادة كبار المستشرقين.
ولا بد من توثيق ما ذكرناه بالآيات الكريمة:

عندما أنزل آدم عليه السلام وزوجته من الجنة، قال تعالى لهما {قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعاً بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى} طه123، وكانت أول جريمة بين

ابنيْ آدم وفق النص القرآني والتوراتي، حيث قتل ابن آدم أخاه فكانت أول جريمة، ولأن عدد أهل الأرض يفترض انه لا يتجاوز ستة أشخاص أو أكثر بقليل، فان قتل واحد من أهل الأرض وقتها يعادل قتل مليار مثلا من أهل الأرض اليوم، لذا جاء في نهاية القصة القرآنية قوله تعالى {مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً وَلَقَدْ جَاءتْهُمْ رُسُلُنَا بِالبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيراً مِّنْهُم بَعْدَ ذَلِكَ فِي الأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ} المائدة32.

مهمة الأنبياء أن ترفع مستوى البشرية إلى المحبة والتسامح وحقن الدماء وإحسان البعض إلى البعض الآخر، فعندما يضعف تأثير الأنبياء يعودون إلى التقاتل والإفساد، وقد لخصت الآية الكريمة 253 من سورة البقرة هذا الخط البياني صعودا ونزولا {تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ وَلَوْ شَاء اللّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِن بَعْدِهِم مِّن بَعْدِ مَا جَاءتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنِ اخْتَلَفُواْ فَمِنْهُم مَّنْ آمَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ وَلَوْ شَاء اللّهُ مَا اقْتَتَلُواْ وَلَكِنَّ اللّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ} البقرة253، .

وهكذا عندما يضعف التأثير النبوي يعود الناس إلى التقاتل المجاني الذي يدل على ان النزعة العدوانية مستمرة في البشرية... وحتى نفهم الأمر أكثر من ذلك فإننا لا نرى على سبيل المثال في تاريخ الإسلام كله حكما مثاليا أو مجتمعا مثاليا بعد انقضاء الخلافة الراشدة والتي استمرت ثلاثين عاما بعد النبي صلى الله عليه وسلم، لا نجد في التاريخ الإسلامي كله غير (عمر بن عبد العزيز) الذي حكم عامين ونصف العام فقط من العام 99 هـ حتى 101 هـ، لا نجد غير هذه الفترة القصيرة

فترة مثالية طبقت فيها أحكام الإسلام ومورست فيها أخلاق الإسلام بشكل مميز.

عامان ونصف من أصل حوالي 1400 عام، فترة قصيرة جدا لكنها كافية للدلالة على إمكانية الوصول إلى المثالية إذا ما طبقت تعاليم الأنبياء... وفيما نرى هذه الفترة قصيرة جدا، إلا أننا بنفس الوقت لا نرى مثلها في تاريخ البشرية قديما وحديثا، كما نرى مثالية مشابهة للسنوات العشر التي حكم بها عمر بن الخطاب والتي أدهشت المستشرقين المنصفين، فلم يوجد في التاريخ حاكم قوي يحكم دولة مترامية الأطراف يعيش حياة الزهاد والنساك فضلا عن إقامة حكم الله في الأرض عدلا وإنصافا ومساواة ما لم يحصل في أي مكان آخر في التاريخ البشري كله.

وهنا لا نقلل من أهمية بقية الخلفاء الراشدين وخاصة سيدنا علي بن أبي طالب الذي كان شريكا في كل خير قدمه عمر للبشرية، فكان المستشار النافذ الذي يمثل حقيقة السلطة التشريعية، فيما عمر بقدرته المميزة كان يمثل السلطة التنفيذية في ثنائية مثالية لم تتكرر في التاريخ البشري كله كما ذكرنا.

إذن، هنالك إمكانية للوصول إلى المثالية إذا ما طبقت تعاليم الأنبياء... ولكن الصراع سيبقى وستبقى البشرية في حال صعود وهبوط متكرر يمتحن فيها البشر، يمتحن صبرهم وإيمانهم ويمحص مفهومهم للحياة.

ماذا عن إمكانية تطبيق حكم إسلامي معاصر؟

برأينا أن تجربة الثورة الإسلامية في إيران أعطى المسلمين أملا كبيرا في إمكانية إقامة دولة معاصرة على أسس إسلامية، وتستطيع أن

تجمع بين بعض مفاهيم الديمقراطية المعاصرة والمفاهيم الإسلامية، فالمرجع الأعلى للدولة هو عالم دين ينبغي أن يتمتع بصفات عالمية معينة وهو يرأس مجلس الخبراء المرجع العلمي الأعلى للدولة، والذي يتمتع بحق نقض أي قرار يصدر عن رئيس الجمهورية أو أي سلطة أخرى، فيما رئيس الجمهورية ينتخب من الشعب مباشرة وله صلاحيات واسعة يتم مراقبتها من قبل السلطة الدينية.

ومع أن الاجتهاد الشيعي أو الامامي ينحصر في حوالي 10 بالمئة من المسلمين في العالم أو أكثر بقليل، إلا أن المفاهيم التي ارتكزت عليها إيران في الجمع بين الشريعة والديمقراطية المعاصرة يصلح في أن يكون نموذجا لأي نظام إسلامي محتمل ، خاصة أن الولي الفقيه استطاع أن يتجاوز العقدة التاريخية للمذهب الشيعي أو الامامي حيث يفرض الفقه الشيعي التقليدي انتظار الإمام المنتظر بشكل سلبي ويمنع المجتمعات الشيعية وعلى الأفراد ممارسة الكثير من الشعائر والواجبات انتظارا للمهدي... أما الإمام الخميني فقام بتجاوز هذه الفكرة التقليدية التي عطت الدور الشيعي في التاريخ كله ليضع أتباعه على الخارطة السياسية العالمية وبشكل مغال ومميز.. أي أن تجديد الفقه ضروري لإصلاح الممارسة السياسية بشكل عام.

ولا شك أننا في المقابل أمام تجربة تدعو إلى العجب، تجربة الإخوان المسلمين، هذه الحركة الضخمة المترامية الأطراف والتي استطاعت أن تتجاوز الحدود الجغرافية والقومية بين المسلمين، كما استطاعت أن تصمد 86 عاما حتى الآن رغم الضغوط والقمع والتقلبات السياسية، وهي حركة حملت فكرا (مثاليا) برأينا على الأقل، هو فكر يلخص الإسلام بشكل معقول ويقدم توازنا معتدلا بين كافة

جوانب الإسلام، يجعله فكرا يمتاز عن الفكر الصوفي مثلا أو الوهابي أو عن الأحزاب الإسلامية الأخرى القليلة الأهمية.

لكن الصدمة كبيرة جدا حيث أن هذا الفكر المثالي لم ينتج عنه ممارسة سياسية مماثلة، بل على العكس كانت تجربة الإخوان المسلمين في مصر وسوريا ولبنان وغيرها تجربة سيئة جنحت أحيانا إلى العنف والأحيان الأخرى إلى التعامل مع القوى السياسية (الكافرة)، وكانت الصدمة الكبيرة للفكر الإسلامي تجربة الإخوان المسلمين في مصر أخيرا حيث ثبت أن هنالك "تعاونا" مع أميركا كان على حساب المبادئ الإسلامية والوطنية، بالتأكيد كان هذا الاتفاق يتضمن (تطمينا) لإسرائيل وأمثالا أخرى ... ومهما يكن من أمر فقد كانت هذه التجربة صدمة قاسية للمتفائلين بتجربة إسلامية جديدة.

وعلى كل حال لا بد أن نشير إلى أن كل المبادئ النظرية تتعرض إلى تشويه كبير عن التطبيق.

في النهاية المحاولات الإسلامية لإصلاح البشرية لن تلغي الشرور والظلم في الأرض، ولكن قد تخفف إما الفترات وإما تخفض المستوى في مراحل أخرى. اعتبر أن الذي قلناه ملاحظات تشبه العناوين لتفاصيل ينبغي أن تفصل لاحقا تحت عناوين يفترض أن تبحث لمقالات لاحقة.

دمتم والى اللقاء...

المواطنة والعدالة الاجتماعية في مواجهة الطائفية والمذهبية

د. وليد عربيد

نظر الشعب اللبناني بقلق الى ما يحصل في العراق و سوريا من تصاعد لوتيرة العنف الطائفي و المذهبي، بما يؤشر الى فوضى مسلحة قد ينتج عنها تفكك كيانات سياسية و جغرافية قائمة، بما يذكر بموضوعة كانت طرحت عهد الفوضى الخلاقة و التي يبدو انها ستتحول، مبدئيا، الى صراع جيو سياسي على اساس طائفي مذهبي. فما يحصل حاليا من تحول مفاجىء في جغرافية العراق وتهديد الحكومة القائمة في بغداد اصبح ينذر، بجملة من التطورات، التي تهدد مصير الجوار الاقليمي في الاردن وسوريا والسعودية و تركيا.

هذا المشهد المستجد، ترافق قبل زمن وجيز مع "ربيع عربي" حصل في دول مثل مصر و تونس و حتى ليبيا، كان من المفترض ان يؤشر الى حالة شعبية و سياسية مختلفة. لكن الذي حصل، على الاقل في بلدين هما سوريا و العراق، بدأ مختلفا، حيث انصب زخم التدخل الاجنبي و المخططات الدولية الى فرض معادلة جديدة من التوازنات الدموية، بدأت في سوريا صراع كان منطلقه اجراء تغيير اجتماعي في علاقات الناس بالحكم، اي فسح مجال لحريات بدت منشودة في مكان ما، لكنها سريعا ماتحولت الى حرب اهلية كان زادها دفع بالالاف من

المتدخلين في هذه الحرب الى وقود دموي مرتكزة على التسعير الديني والمذهبي... بعدها دخل العراق على الخط، فقد تطورت الاحداث في هذا البلد العربي بسرعة مذهلة الى حرب دموية شعارها اسقاط حكومة المالكي و حكمه،و صولا الى فرض نظام متشدد تكفيري تحت اسم دولة العراق و الشام (داعش).

في عودة إلى سنوات قليلة مضت، كانت الصورة مختلفة عما عليه الآن. ففي سوريا و العراق، كانت المواطنة، هي الدافع الى العلاقة بين ابناء الشعب الواحد.رغم تناقضات الحكم في الثانية و تحولها الى نمط أحادي استبدادي فيالحكم، لكن الأمر بدا، رغم هذا الميل، منضبطا في علاقاته الداخلية. لقد بدا أن ما استجد، في تلك السنوات، من طغيان الخلافات المذهبية على ما عداها، كان هو المهيمن على التطور السياسي الآجتماعي. و قد زاد التدخل الاميركي، بعداسقاط نظام صدام حسين من حدة هذه التناقضات، عبر اجراءات و مسارات خاطئة بعضها مفتعل و بعضها الآخر نتج عن استفحال تلك الاخطاء و ظهور مفاعيلها على ارض الواقع.

كان لبنان خلال تلك السنوات، اي عشية الربيع العربي و ماتلاه، يجتاز اسوأ مشاهده السياسية. فقد اظهرت الطبقة الحاكمة من كافة الطوائف و المذاهب، استهتارا ملحوظا بمجريات اتفاق الطائف و بنوده. ان الغاء الطائفية السياسية التي كان من المفترض ان تكون قد انجزت جرى تجاوزها و الاستمرار بمفاعيل قوانينها مثل قانون الانتخاب و التمديد للمجلس النيابي و لرئاسة الجمهورية. لقد جرى الاعتقاد ان الدولة اللبنانية قد استعادت سيادتها بموجب هذا الاتفاق، لكن عوامل فعلية منعت من ممارستهومن صناعة قرارها.

وانطلاقا من ذلك أصبح هناك ثلاث اشكاليات مركزية:

أولاً، التعايش الطوائفي الذي يدعي اللبنانيون انهم يعيشونه بكل جدارة، في حين ان واقعهم المعاش يضعف تضامنهم و يغّيب مواطنيتهم.

ثانيًا، ان التشابك بين نزاعات الداخل اللبناني و تداخلات الخارج، بفعل الجيو-سياسة الاقليمية الذي يجعل اللبنانيين يتطلعون الى خارج حدود بلدهم، ليصبحوا أتباعا لهذا الطرف اوذاك من الاطراف الخارجية. اما فرضيات هذا المشهد فقد تمظهرت في واقع ان لبنان لايستطيع الانتقال الى مصاف الدول الحديثة في ظل نظام طائفي سياسي يفرق و لايجمع، وطائفية مجتمعية تتغذى منه، اويتغذى منها. ذلك ان بوابة الدخول في الدولة الحديثة هو قيام نظام مدني، او علماني بعيد عن الطائفية او المذهبية، اي مجتمع يتم فيه احترام المواطنة اولا و الحوار مع الاخر ثانيا، بحيث تتأكد فيه حريات المواطن و معتقداته و ايمانه ايضا.

ثالثا، لقد وصلت الديمقراطية التوافقية الى طريق مسدود، و عدم صلاحية ديمقراطية الاكثرية بمفهومها الاسلامي، ولا الفدرالية بمفهومها المسيحي،ولا مواقف الاعتراض من اجل المناصفة، كحل لازمات لبنان، في ضوء الثقافة الطائفية السياسية السائدة.ان المقصلة الآن طرقت باب انتخابات رئاسة الجمهورية كما طرقت باب التشريع البرلماني وتوازناته.

نستنتج من كل هذا الوصف التحليلي جملة من التساؤلات قد تفسح المجال لاحداث نقلة نوعية كبيرة...فالجذور الطائفية للازمات في لبنان كثيرة و معقدة و هذا ما اشار اليه المؤرخ الكبير يوسف ابراهيم يزبك في كتابه.

أبرز هذه التساؤلات:

أولًا، كيف يمكن ان يؤدي الاختلاف الديني الى خلاف بين المواطنين و العكس هو الصحيح. هل يمكن الاستمراربهذا الواقع، الذي هو بجوهره، خلاف على المواقع الطائفية و ليس خلاف بين الاديان والمذاهب؟

ثانيًا، لو أن اللبنانيين، عبر مسؤوليهم نفذوا ما جاء في اتفاق الطائف من الغاء للطائفية السياسية، هل كان من الواقع ان يكون مسارهم السياسي و الاجتماعي، خلال فترة ما يزيد عن ربع قرن من الزمن(منذ توقيع اتفاق الطائف عام 1989)، غير ماهو عليه الواقع الآن؟

إن العبور نحو الديمقراطية الحقيقية هي بتأسيس عقلية جديدة و متجددة و ثقافة مواطنة راسخة في الاوساط اللبنانية، يتأكد فيه الشعور الوطني بعيدا عن المناخ الطوائفي و المذهبي الذي اعاد لبنان الى غياهب قوقعة القرن التاسع عشر،حيث لازالت تتحكم بنا عقلية المقاطعجية و الاستزلام لزعماء الطوائف.

وفي السياق ذاته، يجب التوجه مباشرة نحو الحديث عن دور الاعلام في لبنان الذي لم ينجح في نشر حالة وعي عامة بين المواطنيين من خلال صهر الجسم و الفكر و الهوية في الارتقاء بمستوى المواطن في لبنان. بما يمكنه من فهم قضاياه المختلفة به سياسيا و اجتماعيا، كما فهم القضايا الاقليمية المحيطة به. كان من الممكن ان يلعب الاعلام اللبناني دورا مؤثرا على اعداد غفيرة و كثيرة من الناس. بحكم مساحة تأثيره وبحكم سهولة انتشاره وتنوع واسع للمدى المرتبط به. لكن الملاحظ ان هذا الاعلام ارتبط منذ بدايته الاولى ليس بالدولة فقط، بل ببعض الطوائف الممولة له...

لذلك، يجب عدم المبالغة بعدم و جود قضية للرأي العام و الرأي الاخر فكثيرا ما يخضع ذلك لطبيعة السياسات و العلاقات المؤثرة و دور الدول و الشخصيات الممولة في هذا الشأن. **فهل هناك حرية للاعلام بعيدًا عن الطوائفية او المذهبية؟** فللحرية هامش ضيق تتدخل فيه دوائر صنع القرار و عوامل عديدة منها مصالح الطوائف و المذاهب. هل يمكن منح الاعلام، عبر تغيير واقع اسسه و مساره،من جعله ملتقى فكري و ثقافي للأديان و للمعرفة الدينية من منطلق الحوار و التقارب الأنساني. لكن ما جرى تجاوز هذا التمني الى واقعمغاير من حيث متابعة الخبر و تريجه على اساس سياسي و طائفي و ان جاء مموها و لكن مكشوفا في كثير من الاحيان.

في الختام هناك مجموعة من اللأسئلة تطرح نفسها اليوم و هي: لماذا لم يتطور النظام السياسي في لبنان حتى اليوم؟ هل يعود جذور الطائفية السياسية فينا الى النظام السياسي القائم؟ هل ان التعددية الثقافية و الخلافات و الهوية و الانتماء هي مواقع من الوصول الى حالة من الانصهار الوطني؟

في الإجابة على ذلك نقول، ان لبنان الذي عاش الجمهورية الاولى و الجمهورية الثانية هو الذي يفترض ان يعيد تشكيل نظامه السياسي نحو جمهورية ثالثة تقوم على المواطنة، و دولة القانون و الحق و العدالة الاجتماعية في فصل السلطات لاقامة مجتمع منصهر يخترق الطوائف و المذاهب و المناطق.

التعلّم من الإختلاف وتمثلات دواعي الخلاف: مقاربة بأبعاد تربويّة لتحوّل الإختلاف الديني إلى خلاف بين الأفراد وصدام بين الجماعات

د. علي خليفة

الإختلاف في العديد من أوجهه مبدأ أساسي انعقدت عليه العلوم التربوية، وبخاصة في مدارسها المعاصرة، وتجلى ذلك في العديد من نظريات التعلّم، لا سيّما البنائية منها، بشقيها المعرفي والإجتماعي، حيث انصرفت هذه المقاربات الى بناء المعارف والقيم والسلوكيات من منطلقات الإختلاف بين المتعلمين أنفسهم[1] أو الإختلاف بين حال البحث عن المعرفة وواقع اكتسابها بفعل عمليّات التعلّم[2].

إذًا الإختلاف هو مرادف لقابليّة التعلّم، بحسب الأدبيّات التي نتبنّاها من العلوم التربويّة في ما يخصّ نظريات التعلّم واكتساب المعرفة، ويكون الإختلاف الديني، وفق هذا المنظور، مرادفًا لقابليّة تعلّم إحدى أهمّ المهارات الإجتماعيّة: العيش معًا. وهي مهارة تتطلب اكتساب معارف وسلوكيات وقيم، حيث لا يمكن أن تكون معارف

[1] يندرج ضمن هذه المقاربات نظرية التعلّم الإجتماعي لباندورا وقد ضمّن فيغوتسكي هذه المقاربة عناصر معرفيّة في إطار ما سُمّي بـ"منطقة النمو الأقرب".

[2] تحدّث أوزوبيل عن الإختلاف بين حال البحث عن المعرفة وواقع اكتسابها من خلال نظريّة التعلّم ذي المعنى، في حين قدّم برونر مقاربةً ثقافويّة للتعلّم بغية شرح واقع الإختلاف المذكور.

وسلوكيات وقيم المسلم المقيم بين المسيحيين أو المسيحي المقيم بين المسلمين هي نفسها لو كان المسلم أو المسيحي في مجتمع غير متعدّد على أساس التصنيف الديني، من ناحية معارفه وقيمه وسلوكياته، بتشابهها أو بغناها، ببعدها الأحادي أو المتعدّد. ولا يمكن تصور الإسلام كيف سيكون لو لم تسبقه المسيحية تاريخيًّا فيصبرّ منها العديد من الطقوس أو أصول بعض العبادات كالصيام، والمسيحيّة تصير غير ما هي عليه إن تواجدت في محيط اسلامي وتلاقحت معه، لاهوتيًّا بالتماس الجغرافي البشري وحضاريًّا بالتراكم التاريخي - السياسي.

أما أن يؤدّي الإختلاف الديني الى خلاف فذلك نقيض التعلّم، من منظور تربوي. إن "أسوأ العقول هي من تحول الإختلاف إلى خلاف" يقول المهاتما غاندي في معرض حديثه عن هذه الإشكالية ذات البعد الفردي والإجتماعي في آن. ومقالنا في هذا القول إنه أسوأ ما يمكن أن يتوصل إليه العقل هو ما يعطّل العقل، وتعطيل لغة العقل تعني بداية الخلاف. ويردف المهاتما، بقولٍ ثانٍ أقل جدية في الإشكالية ذاتها فيقول: "الإختلاف في الرأي ينبغي ألا يؤدّي إلى العداء وإلا لكنت أنا وزوجتي من ألدّ الأعداء"...

سوف أبني مداخلتي هذه على إشكالية تحوّل الإختلاف الديني بين الأفراد إلى خلاف وتحوّل الإختلاف ما بين الجماعات (الحضارات أو الثقافات أو الديانات...) إلى صدام: فكيف يمكن الاختلاف الديني أن يؤدي الى خلاف بين المواطنين، بالإعتماد على مقاربات تربويّة من منظور علم الأعصاب المعرفي وعلاقته بالتعلّم واكتساب المعرفة والمهارات والقيم وانتظام هذه المكوّنات ضمن منظومات تستدعي الصدام أو تعمل على تفاديه.

ويتفرّع عن هذه الإشكاليّة سؤالان بحثيّان، هما:

أولاً: كيف تساهم عوامل الإختلاف بين المتعلّمين، لا سيما الدينيّة منها، في تحفيز التعلّم واكتساب المعرفة والمهارات والقيم الضروريّة للعيش معًا، في ما بين الأفراد وضمن (أو بين) المجموعات؟

ثانيًا: كيف تنتظم المعارف والمهارات والقيم الدينيّة ضمن منظومات تستدعي الصدام أو تعمل على تفاديه، على مستوى الجماعات؟

للإجابة عن هذين السؤالين، ينتهج البحث المنهج التحليلي بالإعتماد على دراسات علم الأعصاب التعلّمي (ويقال أيضًا علم الأعصاب المعرفي) وهي تُعنى بشرح التعلّم من منظور علم الأعصاب. وهذه المقاربة لم تزل فتية في التربية، ولكنها تنمو وتتطور بسرعة، وتطورها خلاق، بحيث تعتمد على المنشأ الدماغي للمعرفة، وعلى كون الجهاز العصبي بشكل عام الأساس الفيزيائي لعملية التعلم. ويتبنّى بحثنا الراهن هذه المقاربة في ما يخصّ تحديد ظروف نجاح اكتساب معارف ومهارات وقيم العيش معًا، في إطار الإختلاف بين المتعلّمين. ولشرح انتظام المعارف والمهارات والقيم الدينيّة ضمن منظومات تستدعي الصدام أو تعمل على تفاديه، على مستوى الجماعات، نلجأ إلى دراسة تحليليّة لصراعات العصر الجديد، من زاوية التاريخ السياسي عبر تجميع المعارف والمهارات والقيم الدينيّة في منظوماتٍ تكون قابلة للتعديل أو الإضافة أو الحذف، أو آليةً للصدام.

1- التعلّم من الإختلاف بمنظور علم الأعصاب المعرفي

تتمحور مقاربة التعلّم من منظور علم الأعصاب المعرفي حول العلاقة بين الجهاز العصبي للإنسان بفيزيولوجيته وخصائصه من جهة والتعلّم واكتساب المعرفة والمهارات والقيم، من جهة أخرى. ويقوم الجهاز العصبي على الدماغ ومشابك الخلايا العصبيّة. الدماغ مرتبط في بعض وظائفه وخصائصه بعمليّات التعلّم حيث أظهر علم الأعصاب أنه ثلاثي البنية، فهو يتكوّن من ثلاثة أدمغة، هي:

- الدماغ السفلي أو (دماغ الزواحف) (Reptilian Brain) والذي يتحكم في الوظائف الحسية والحركية والسلوكيّات الأساسية والتي تتّسم بالتكرار،
- والدماغ الطرفي (اللمبي) (Limbic Brain) والذي يتحكم بالعواطف والذاكرة والإيقاع البيولوجي (الوظائف الحيوية للإنسان)،
- والقشرة الدماغية (Neocortex) أو دماغ التفكير (Thinking Brain) الذي يتحكم بالمعرفة والاستدلال والذكاء العالي وقيم التعاون.

تظهر العديد من الدراسات[3] أن ما يغذي الدماغ هو اللقاء بالآخر المختلف، فعندما نتقابل بوجهات نظر مختلفة نشغل الأقسام الأكثر حداثة وتطورًا في دماغنا تلك التي تتحكم بالمعرفة والإستدلال والذكاء. وقد تمّت مقارنة أدمغة متعلّمين في بيئات متعدّدة عرضة للاختلاف في وجهات النظر مع الأدمغة في بيئات تتصف بأحادية

---

[3] أنظر Cyrulnik, B. (1991). La naissance du sens. Ed. Hachette.

المثيرات الخارجية، وتوصّل الباحثون إلى أنها أكثر تطوراً في البيئات المتعدّدة، وعزا الباحثون السبب إلى كمية المعارف وأنماط السلوكيات ومنظومات القيم المطلوب التعامل معها في حالة البيئات المتعدّدة فهي تحتّم تعلّمًا أكبر[4]. وحين يتوقف هذا الإختلاف، يتوقف التعلّم، وما بداية الخلاف إلا قرارٌ برفض التعلّم. وعليه، فإنّ تفادي الإختلاف، يقتصر عمل دماغنا على حدود دماغ الزواحف والدماغ الطرفي. وإن الوظائف الحسية الحركية الأساسية والعواطف والذاكرة والإيقاع البيولوجي (الوظائف الحيوية للإنسان)، جميعها نزعات تؤدّي بالناس إلى الخلاف والتصادم كونها تعيد إنتاج سلوكيات وعادات غير قابلة دائمًا للمشاركة. ونقترب إلى الخلاف كلما نأينا بذواتنا عن الإختلاف، وبدل أن يصبح الإختلاف مصدر غنى وتنوّع، مصدر تعلم واكتساب للمعرفة، يتحول الإختلاف إلى خلاف يسعى إلى تحييد ذواتنا المعرفيّة عبر عزلها تمهيدًا للصدام في ما بينها.

وكما للدماغ، كذلك لفيزيولوجيا الخليّة العصبية ومشابك الجهاز العصبي تأثير في عمليّات التعلّم واكتساب المعارف والمهارات والقيم. حيث تتصف بنية الارتباطات العصبية بقابليتها النسبية في الحركة وبالمرونة والتشعب وتعدد الطبقات ووفرتها. وهي ذاتيّة التنظيم، وغالباً ما تتغير الارتباطات وتتطور فيزيائياً عبر الإستخدام خلال فترة حياة الفرد.

---

[4] أنظر: Moran JM, Macrae CN, Heatherton TF, Wyland CL, Kelley WM. Neuroanatomical evidence for distinct cognitive and affective components of self. J Cogn Neurosci. 2006;18:1586–1594.

وقد أثبتت العديد من الدراسات أننا نقوي أنماطاً من الارتباطات بين المشابك العصبيّة في بيئات متعدّدة أكثر منها في البيئات المغلقة حيث يرتبط عدد المشابك العصبية بمدّة التعرّض لأنماط مختلفة في المشاهدة وذلك يجعل عمل الارتباطات أسهل في المرات القادمة ويتباطأ أو يتوقف عمل الإرتباطات العصبية إذا تشابهت المثيرات الخارجية أو توحدت وتيرتها[5].

إذًا، لدى ربط عناصر الجهاز العصبي، بشكلٍ تكاملي، بين عمل الدماغ بهيكليّته وعمل الخلايا العصبيّة بواسطة المشابك، نخلص إلى الخلاصة التالية: مع كل تعرّض لإختلاف في المعارف والسلوكيات والقيم، فإن دماغ الفرد يعيد بناء فاعليّة بنيته الفيزيائية ليتعلّم أكثر وأفضل، وبذلك تتولد ارتباطات جديدة وأكثر استدامة على مستوى الخلايا العصبية.

وكذلك الأمر في ما يخصّ الإختلاف الديني كعامل من عوامل الإختلاف بين المتعلّمين فإنه يساهم في تحفيز التعلّم واكتساب المعارف والمهارات والقيم الضروريّة للعيش معًا، في ما بين الأفراد وضمن (أو بين) المجموعات. إن التعرف على الإختلاف الديني أو التعرّض له، قصدًا أو عن غير قصد، يشكّل مصدرًا للتعلّم، بعكس التقوقع على الذات المعرفية، فهو مصدر خلاف منشؤه توقف قابلية التعلّم على مستوى الذات المعرفيّة، حيث يكون الدماغ محصورًا في عمله على

[5] أنظر S. Glickman et D. Hebb, *Returning the Nervous System to Psychology in* G. Kimble, C. Boneau, & M. Wertheimer (dir.), *Portraits of Pioneers in Psychology*, Vol. 2, Erlbaum, Hillsdale, 1996.

وظائف التكرار والحاجات العضويّة ويكون جهاز التعلّم العصبي غير قادر على تطوير مشابكه[6].

في هذا الإطار، تشكّل المدارس التابعة للطوائف الدينية أو التي تشرف عليها طوائف دينية، بيئاتٍ مصبوغة بصبغة دينية منعزلة وغير قابلة للإختلاط والتنوع كمصدر محفّز للتعلّم، لا سيما في مجال التعليم الديني بشقه العقائدي و- أو بصيغته الإلزامية. هذه مدارس تنتج طلابًا أقل قابلية للتعلم من الإختلاف (المفقود بدرجات متفاوتة بحسب واقع المدرسة السوسيوغرافي)، وأكثر قابلية للتصادم على قاعدة الخلاف. يصبح طلابنا بعقول الزواحف والحاجات العضوية، لا بعقول المعارف والإبتكارات: عقول الزواحف والحاجات العضوية تأخذ الإنسان نحو التصادم مع الآخر، في حين أن عقول المعارف والإبتكارات ترتقي بالإنسان، عبر التعلم من الإختلاف بدافعيّة أكبر.

وفي ذات المنحى، فإن قراءة المادة العاشرة من الدستور اللبناني[7] من هذا المنظور، تشرّع الأبواب أمام الأجيال الصاعدة، على الخلاف واستجرار الصدام وإعادة إنتاج الحرب في ظلّ عدم تخطّي

---

[6] بيّنت دراسة للباحث سام هاريس وآخرين، بالإعتماد على أسلوب التصوير بالرنين المغناطيسي الوظيفي (fMRI) لأقسام الدماغ، أن أدمغة المتديّنين المنعزلين نسبيًّا ضمن بيئتهم الدينيّة تختلف بالأداء الوظيفي للعديد من أقسامها بشكلٍ دال عن أداء الأقسام عينها في أدمغة غير المتديّنين من ذوي المواقف النقديّة للأطروحة الدينيّة، أنظر: Harris S, Sheth SA, Cohen MS. *Functional neuroimaging of belief, disbelief, and uncertainty*. Ann Neurol. 2008; 63:141–147.

[7] تنصّ المادة العاشرة من الدستور اللّبناني على حرية الطوائف الدينيّة في إقامة مدارسها، الأمر الذي أفضى على أرض الواقع إلى قيام العديد من المدارس الطائفية الأشبه بالغيتويات، حيث تعيش فئة من الطلاب بانعزال عن أي اختلاط بالآخر.

قابليّة الإنعزال (بدرجات متفاوتة) في إطار البيئة ذات اللون الديني – الطائفي الواحد.

بعد مقاربة التعلّم من الإختلاف بمنظور علم الأعصاب المعرفي وتوافر عناصر الإجابة على السؤال الأول عبر توضيح تأثير الإختلاف – لا سيما الديني على تعلّم المعارف والكفايات والقيم ضمن مجال العيش معًا، نذهب إلى معالجة السؤال الثاني للبحث، حول تكوّن الإختلافات في وجهات النظر، على مستوى المجتمع، ودواعي اتجاهها بمكوّناتها المعرفيّة والسلوكيّة والقيميّة نحو إحداث الصدام أو تفاديه. وهذا ما يحيل إلى ما يميّز الإنسان، بما هو أبعد من هويّته الشخصيّة، أي بما هو كائن اجتماعي يغادر حقل الفرديّة، بما تعلّمه أو لم يتعلّمه، بما حصّله أو بما هو قيد التحصيل بفضل استعداداته العقليّة والعصبيّة تحديدًا كما رأينا سابقًا، واتجاهه إلى مستوى أوسع من الإنفتاح على الغيريّة، في مختلف تمثلاتها وأبعادها. إن ثنائيّة الفرد والمجتمع تضع الفرد الإنساني في وضعية تسمح له في ذات الوقت بتكوين تنوع غير محدود ووحدة خصوصية، والعلاقات بينها ليست متكاملة دائمًا بل هي أيضا متضادة وتمثل إمكانات صراع بين خاصيات بيولوجية وخاصيات ثقافية في سيرورة مستدامة وفي تولّد مستمرّ.

2- صراعات العصر الجديد
لإحداث الصدام أو تفاديه في المجتمع

2-1- التمثلات الإجتماعيّة:
معارف ومهارات وقيم، بين الأفراد والمجتمع

اقترح موسكوفيشي[8] بناء مفهوم التمثلات الاجتماعيّة بالإعتماد على كلٍّ من الأفراد والمجتمع، فـ "تكون التمثلات الإجتماعيّة جسرًا بين الفردية والمجتمع، ضمن منظومة قابلة للتعديل والتغيير، في إطار دينامي يعتمد على الإتصالات التي يقيمها الأفراد، تسمح للمشاعر الجماعيّة بأن تتلاق عند لقاء الأفراد، بحيث يمكن أن تصبح التمثلاتُ الفردية تمثلاتٍ اجتماعية، أو العكس بالعكس." (ص. 99).

في التربية، نتوقّف عند استخدامات التمثلات الإجتماعيّة في أدبيات التعلّم وآليات التعليم كونها واحدة من أقوى الركائز في نظريات التعلّم واكتساب المعارف والسلوكيات والقيم. ويمكن أن نشرح العمليّة التعليميّة – التعلّميّة في البيئة الإجتماعيّة بالإستناد إلى نظريّة التمثلات الإجتماعيّة حيث يحدث التعلّم عندما تقوم علاقات تبادلية بين الأفراد فتخضع تمثلاتهم المختلفة للأشياء للتعديل أو التبديل أو الإضافة أو الحذف على مستوى مكوّنات التمثلات الإجتماعيّة.

---

[8] أنظر: Moscovici, S. (1993). "Des représentations collectives aux représentations sociales : éléments pour une histoire = = In D. Jodelet (dir.), *Les Représentations Sociales.* (Sociologie d'aujourd'hui). Paris : Presses universitaires de France.

ماذا يمكن أن يحدث جرّاء التقاء التمثلات الإجتماعيّة المختلفة على قاعدة دينية لذواتنا العارفة، في المعارف والسلوكيات والمنظومات القيميّة لكلٍّ منها وهل ينشأ عنها بالضرورة صدام؟

2-2- صدام التمثلات الإجتماعية لذواتنا العارفة وإمكانيّة انعدام بعضها

يبدو أن هناك نظرتين متداولتين حيال هذا الأمر: واحدة على طريقة فوكوياما وواحدة على طريقة هانتينغتون في تحليلهما، على مستوى المجتمع، لمسارات الحضارات من خلفياتها الثقافية وما تنطوي عليه من معارف وسلوكيّات ومنظومات قيميّة. إن التقاء تمثُّلين اجتماعيين مختلفين ونهاية أحدهما بعد خصومة مع الآخر على طريقة نهاية التاريخ والإنسان الأخير[9]، يشكّل طبعًا مبالغة وفيه تسطيح للأمور ونزعة خطيرة. فالحروب الدينيّة في العصر الحديث، إن لم تؤدِّ إلى إبادات أصبح العالم بأسره يتحرّك لمنع حصولها، فإنها لن تؤدّي إلى حلول السلام الدائم (إذا وجد) من وجهة نظر دين ما (إذا استتبّ لهذا الدين والمنضوين تحت لوائه مآل الأمور). وأمّا الذهاب إلى صِدام التمثلات الإجتماعية المختلفة للأديان على طريقة صدام الحضارات فالأمر يعني التوجه بشكل حتمي نحو الخلاف.

---

[9] أنظر: Fukuyama, F. (1992) *La Fin de l'Histoire et le dernier homme*, Flammarion.

يقول هانتينغتون[10] إن الصدام قائمٌ بشكل حتمي لأن منطلقات الإختلافات بين الجماعات أمرٌ لا مناص منه ولا يمكن تخطيه. الأمر على غرار ما تظهره المجموعات الحضارية من سلوكيات عدوانية ينتج عنها نمو إدراك الذات الجماعيّة لدى الجماعات المضطهدة أو المعتدى عليها. كما أن خصوصيات الإختلافات الثقافية لا تقبل التعديل ولا يمكن تجاهلها. وأصبحت الحدود الجديدة اليوم تقوم بين المجموعات الحضارية، وهي غير متطابقة بالضرورة مع الحدود السياسية منذ زمن الحرب الباردة، بل هي حدود الصدامات المستجدّة.

3-2- مقاربة مغايرة

بالإعتماد على قابليّة التعلّم لدى الأفراد

لتخطي ثنائيّة فوكوياما وهانتينغتون، يجدر العودة إلى مقاربة التربية بعلاقتها العضويّة مع الإختلاف (على المستوى الإجتماعي أيضًا، فضلاً عن مستواها الفردي) بديلاً عن الحرب في علاقتها الجدليّة مع الدوافع المادية (لا سيّما الإقتصاديّة منها) لافتعالها. يرى لفي ستروس[11] أن الحضارات والثقافات توجد في واقع الاختلاف وأن الإنسانية تتطوّر في ضروب متنوعة من المجتمعات والحضارات. والتنوع الثقافي يولّد بالضرورة تلاقحًا بين الثقافات، والالتقاء بين هذه الأخيرة إما أن يؤدّي

---

[10] أنظر: Huntington, S. (1997). *Le choc des civilizations*, Ed. E. Jacob

[11] أنظر: Levi Strauss (2003). *Anthropologie structurale*. Edition: livre de poche.

إلى تصدّع وانهيار نموذج أحد المجتمعات وإما إلى تأليف أصيل بمعنى ولادة نموذج ثالث لا يمكن اختزاله في النموذجين السابقين. وهذا يعني أنه ليس هناك تلاقح حضاري دون مستفيد، والمستفيد الأول يسميه ستروس بالحضارة العالمية التي لا تمثل في نظره حضارة متميزة عن الحضارات الأخرى ومتمتعة بنفس القدرة من الواقعية وإنما هي فكرة مجرّدة. ومن هذا المنطلق فإن الحضارة العالمية لا يمكن أن توجد إلا كفكرة من حيث هيّ "تحالف للثقافات التي تحتفظ كلّ واحدة منها بخصوصياتها.

ومن هذا المنطلق ذاته سعى غادامر[12] إلى تحديد شروط الحوار البناء بين الثقافات، و تتمثل هذه الشروط في النقاط التالية: اللامركزية (من منظور إثني وأيضًا ثقافي)، المعطى اللغوي وقابليّة الحوار (ليس كحركة دائرية تستحيل فيها الأجوبة أسئلة مولّدة لأجوبة جديدة، إذ أن الحوار يشبه تجربة الفنّ الذي ينكشف إلينا كحدث مضيء والحقيقة التي تظهر لنا عندها بما تدفعنا إلى مراجعة منطلقاتنا وقبول التخلي عن الحقيقة النهائية والإنفتاح على تعدّد مقارباتها)[13].

---

[12] أنظر: Godamer (2004). *Esquisses herméneutiques: essais et conférences.* Paris: Vrin

[13] هذا بالإضافة إلى كون نقد غادامار يأخذ بالإعتبار المسائل السياسية والإقتصادية على قدر المسائل الثقافية والدينية فضلاً عن الإنتباه إلى كون الإختلافات ليست فقط بين الأديان بل أيضًا في كل منها.

وهذا بالضبط الباب الذي تفتحه خلفيّة علم الأعصاب المعرفي أمام التربية وإمكاناتها، واستثمارها في الأفراد وعلى مستوى المجتمعات.

خلاصة

أمام حتمية الإختلافات بين التمثلات الإجتماعية للأديان، لا يظهر أن نموذج نهاية إحدى التمثلات لصالح أخرى جائز (ليس من منطلق أخلاقي وحسب، بل من منطلق واقعي ومادّي). يبقى أن التوجه نحو صدام دائم بين التمثلات أمرٌ يمكن التسليم به، لكن بدل تحول الإختلاف الديني الى خلاف، ينبغي استثمار الإختلاف في قابلية تعلّم معارف ومهارات وقيم ضروريّة للعيش معًا: على مستوى الفرد لأنها ترتقي به وتحفّزه على استخدام مقدّرات دماغيّة عُليا معنيّة بالإبتكار والإستدلال والتفتيش عن قيم التعاون وهي بقدر ما تستفيد من الإختلاف للتعلّم فإنها تنأى بالمجموعة عن دواعي الخلاف، حيث تصبح التمثلات الإجتماعيّة، بصيغها المختلفة، على مستوى الجماعات، مدعاة للتعديل أو التبديل أو الإضافة أو الحذف في المكوّنات المعرفيّة والسلوكيّة والقيميّة، بما يؤمّن تلاقحًا ثقافيًّا وحضاريًّا.

الحلقة الثانية

الإعلام ورسالة بناء دولة المواطن

المحاضرون:

الدكتور إدغار طرابلسي – الصحافي أمين قمّورية – الأستاذ فؤاد عبيد

بإدارة المحامية مارلين دياب

الإعلام ورسالة بناء دولة المواطن

د. إدغار طرابلسي

إشكالية دور الإعلام في حمل رسالة بناء دولة المواطن

نسمع العنوان: "الإعلام ورسالة بناء دولة المواطن"، فيذهب فكر البعض، ربما، في اتجاه الإعلام الرسمي، ذلك الاعلام الذي يجتهد في إقناع المواطنين بصوابيّة الحكّام وخياراتهم من دون أن يتمكّنَ يومًا من أن يشهد على صدق هؤلاء على أرض الواقع. بيد أن هذه السلوكية ليست حكراً على الإعلام الرسمي وحده بل تبنّاها أيضاً الإعلام الخاص كما سنرى ذلك لاحقًا.

ناقش الدكتور حسن الحسن، في عرضه لدور الإذاعة (الإعلام) في النظام الديمقراطي، ثلاثَ كلمات هي: التربية والدعاية والحرية. قال: "إن كل إذاعة (والمقصود هنا كلّ وسيلة إعلامية) ديمقراطية هي تسوية بين متطلبات التربية والدعاية والحرية، فإذا بلغت المثل الأعلى كانت تربوية، ولكنها إذا بالغت في تربويتها، تحوّلت إلى دعاية، وإذا هي تحوّلت إلى دعاية لم تعد بعد حرّة"[14]. ويناقش الدكتور الحسن الدور التربوي للإعلام الحزبي والرسمي الغارق في محاباته لحزب ما وقد استُخدم لتمويه عناصر المشكلة في المجتمع ولم يُساعد المستمع في أن يعرف حقيقة الأوضاع أو في أن يناقشها بشكل حرّ بهدف تصحيحها.

---

[14] الدكتور حسن الحسن، *الدولة الحديثة إعلام واستعلام*. بيروت: دار العلم للملايين. ص. 216.

تتبادر إلى ذهني، هنا، مطبوعات وكالة نوفوستي السوفياتيّة التي صوّرت لقارئها العيشة في السوفخوز والكولخوز وكأنها الحياة المثاليّة للفلاحين الذين ينعمون بخيرات الأرض فيما يُعانون من الفقر المدقع في الوقت الذي بات فيه الاتحاد السوفياتي نفسه على شفير الإنهيار. قام الإعلام السوفياتي يومها بدور مؤثّر وفاعل في حمل القرّاء على تفهّم الفكرة الشيوعيّة وفي اقناعهم بها. وهدفت الدعاية الشيوعية إلى صياغة الرأي العام واقناع الجماهير بصوابية سياسة الحزب، وانكبّت جاهدة على خلق الفضائح السياسية لإبراز فداحة المساوئ الاجتماعية والتحريض على مسبّبها. ونجح كل من الاعلام الفاشي في ايطاليا والنازي في المانيا في تسيسس الناس وتجنيدهم لخدمة الحزب الحاكم. ورأى غوبلز مدير الدعاية عند هتلر أن "الدعاية السياسية هي فن ادخال شؤون الدولة في رؤوس الجماهير حتى يشعر بها جميع الناس شعورًا عميقًا[15]". ويتورّط اليوم الإعلام المعاصر المملوك من رأس المال المتوحّش في سياسة التضليل الإعلامية عينها.

هل من دور للإعلام المعاصر في بناء دولة المواطن؟

لا بدّ، ونحن نناقش هذا الموضوع القيّم، من طرح بعض الأسئلة ومنها: كيف للإعلام أن يخلق وعيًا وطنيًّا ورأيًا عامًّا قويًّا من دون الانزلاق في التعمية عن أخطاء وخطايا السياسيّين والإداريّين والأجهزة والحكومات؟ هل يقدر الإعلام على الموازنة بين دوره في التوعية الوطنية ومحبّة الوطن من دون تمجيد القادة أو تأليههم ومن دون أن تنهار القِيَم الوطنيّة في أول فرصة يعرف فيها الشعب حقيقة

---

[15] المصدر ذاته، ص. 231.

حكّامه؟ كيف يحفظ الإعلام التوازن بين دوره في إعلاء فكرة الوطن والمواطن ودوره في فضح الممارسات الخاطئة للحكّام وفساد الإداريّين من دون تهديم فكرة المواطنة؟ وهل، يا ترى، ما زال يمكن الإعلام لَعِبَ دورٍ في دعم فكرة المواطنة والوطن في مناخ من تبدّل في دور الإعلام المعاصر ومن ولادة العولمة ومن ضمور العقائد الوطنيّة والإيديولوجيات السياسيّة؟

أطرح هذه الأسئلة وأنا أعلم أن الأجواء التي نشأت بعد ولادة "الأمّة الدولة" في مؤتمر وستفاليا (1648) وولادة الأمم المعاصرة المبنية على الأفكار المثالية التي أتت بها الثورة الفرنسية و"اعلان حقوق الانسان والمواطن" (1789) وبعدها الثورة الأميركية واعلان ميثاق الحقوق (1791) ومن ثم الاعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، هي التي عبّدت الطريق أمام إعلام يقوم بدور كبير في خدمة الوطن كبيت والمواطن كإنسان وقد تعرّضت لنكسات كبيرة في عصر الحريّة والإعلام في القرن العشرين وما بعده؛ إلى أن بلغنا زمناً لم نعد نعرف فيه ما هو دور الإعلام حتى في العالم المتحضّر، إذ شرعت تستخدمه قوى خفيّة متخصّصة في غسل الأدمغة وتخدير الشعوب تدفع بالمتلقّين إلى هامش الانخراط الوطني لترميهم بعدها في قعر الأنانية الاستهلاكية من دون الاهتمام بوطن أو بمواطنية.

ضمور الخصوصيّة الوطنيّة في ظلّ العولمة

كتب الدكتور عبدالله بدران مقالاً حول "الإعلام وقِيَم المواطنة: الضرورات الملحّة والتحديات الواقعية" ذَكَرَ فيه أننا أمام مشكلة فهم لموضوع المواطنة التي "لطالما كانت قيمها أمرًا جامعًا بين فئات الناس وتياراتهم الموجودة في الوطن الواحد وعلى التراب نفسه،

وهذا ما نشهده في بلدان عديدة، وفي الوقت نفسه لطالما حدثت صراعات ونشبت حروب نتيجة الفهم الخاطئ للمواطنة، والتشكيك بالولاء للأوطان، وتشتّت الولاءات والانتماءات بين الأعراق والتيارات المختلفة. كما أن مفهوم المواطنة كان مثار جدل بين الخبراء وصنّاع القرار ورجال الفكر والدين والمعنيين بموضوعات الهوية والولاء والانتماء[16]".

وبالفعل، يشهد عالمنا اليوم تطوّرًا كبيرًا في عالم الاتصالات وتراجعًا كبيرًا في مفهوم المواطنة. ففي الوقت الذي تجتاحنا فيه أجهزة الهاتف الذكيّة ووسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت وتغطّي الكوكب الأقمار الاصطناعية فتقرُب المسافات وتختفي الحدود الوطنية وينتقل الإنسان المتلقّي لرسالة الإعلام إلى أقاصي الأرض أو بالأحرى تنتقل إليه أخبار آخر الدنيا لتصير جزءًا من مكانه وحياته واهتمامه. فكيف نحكي بعدُ عن مواطنة والتزام بقضايا وطن في الشكل الذي كنّا نحكيه في القرن الماضي، خاصة وإننا دخلنا عصر العولمة التي تمحي الخصوصيّة الوطنيّة؟ فيمرّر الاحتكار القوي لوسائل الإعلام ووكالات الأنباء الأجنبيّة الأخبار والتحليلات كما تراها تلك المؤسسات من دون أن تسمح للمتلقّي بأن يعرف الحقيقة. وهل يقدر أحد، على سبيل المثال، أن يستذكر الإعلام العالمي في نقله حرب يوغوسلافيا أو الحرب على العراق من وجهة نظر أهل البلاد ليعرف ما هي الحقيقة؟

في أجواء العولمة الإعلامية يتقلّص مفهوم السيادة والوطنية حول العالم فلا يعود الإنسان المتماهي مع ما يراه ويصله عبر وسائل الإعلام العالمية "الوحشة" بقدراتها يشعر بخصوصيّته الوطنيّة أو يبالي

[16] مجلة الكويت العدد : 368 تاريخ 5 حزيران 2014

بها. قد تكون للفضاء المفتوح فوائد كثيرة مثل كسر أحادية الإعلام الرسمي والممسوك والمحلّي لخلق فضاءات واسعة يُبحر الإنسان فيها على أمواج المعرفة والثقافة والعلوم والمفاهيم الديمقراطية والسياسيّة من دون قيود، إلاّ أنه ساهم أيضًا في نقل عدوى ثورات دموية عبثية هدمت أوطانًا من دون تقديم أي بديل بنّاء.

لا يجب الاستخفاف بموضوع العولمة. فالشركات الأجنبية والممولون الأجانب يلجأون إلى شراء الأسهم والأصول في الشركات الإعلامية العربية والمحليّة، وتصبح لهم بالتالي الكلمة الفصل في تقرير ماذا نشاهد أو ماذا نقرأ. يقول بيار الضاهر في هذا الخصوص: "العولمة ليست كلامًا فارغًا أو أسطورة بل موجة عالمية جديدة وعلينا أن نجد مكانًا بها لنصبح جزءًا مؤثرًا وإلا فستُقرّر هي ما نشاهده. والهرب من العولمة ليس حلاً والإستسلام لها ليس حلاً بل الحل هو العوربة مقابل العولمة وذلك بالعودة إلى الجذور من دون أن يكون ذلك عودة إلى الوراء أو انعزالاً[17]".

لا نقف في هذه المنطقة من العالم أمام هجمة العولمة كعدو وحيد يحارب مفهوم الوطن والمواطنة. فبلدان الشرق العربي، ومنها لبنان، تواجه انبعاث فكر ديني لا يؤمن بالوطن ولا بالمواطن أو بالمواطنية ويُعرّض أوطانه وإنسانه لتشتّت الولاءات وللتفتّت المجتمعي وللتدمير الحضاري والوطني. ويسهل، مع زوال فكرة الوطن والمواطنة، تفتيت الأوطان وتدمير المجتمعات. قال الأستاذ غازي مراد مدير

[1717] *الإعلام والإتصال في مجتمعاتنا*. "*الإعلام العربي على مشارف القرن الواحد والعشرين: بين مطرقة العولمة وسندان الدولة*. مقالة لإدمون غريب وخالد منصور. بيروت: تجمّع الباحثات اللبنانيات. الكتاب السادس 1999-2000. ص 28.

العلاقات العامة في ادارة الجامعة اللبنانية، في مؤتمر كلية الإعلام في الجامعة المذكورة حول "الإعلام والمواطنة والتشريع" الذي عُقد في 13 أذار 2014 قال "المواطنة تقودنا الى ولاء موحد[18]". وهذا ما شدّد عليه رئيس الجامعة اللبنانية الدكتور عدنان السيد حسين، في المؤتمر نفسه، في كلامه على معنى المواطنة "الذي نريده للبنان والوطن العربي الممزق"، وأسِف "لأن اوروبا سبقتنا قبل مئتي سنة وجعلت المواطنة في الدستور والتربية وسيادة القانون... هناك فرق كبير بين سياسة الوطن وسياسة الزاروب، وبين الحقيقة الاعلامية و"السكوب" الذي يخبط على رؤوس أولادنا بتقسيم مذهبي، وهذا أمر معيب لدور لبنان الحضارة". وأسف لكون "الدولة صار فيها الانتماء للطائفة أقوى من الانتماء للوطن". أمّا الأستاذ عبد الهادي محفوظ، رئيس المجلس الوطني للإعلام، فشدّد في مداخلته "نحو إعلام في خدمة المواطنة" على الوظيفة التي نُريدها للإعلام وهي وظيفة البناء وليس وظيفة الهدم وذلك للتغلّب على الانقسام السياسي والطوائفي.

غلبة الإستثمار في الإعلام الترفيهيّ

يشبه فيض المعلومات تدفّق شلاّل جارف يُقدّم للإنسان الكثير من المعلومات والأخبار في كافّة المجالات، إلا أن مجالات المنوّعات والترفيه والتسلية والرياضة والفنون الهابطة والإعلانات هي التي تحتكر الحصّة الأكبر فيه. توجد سوق كبيرة بمليارات الدولارات تتحكّم بالإعلام وبنوعيته. وهناك شركات عملاقة عابرة للجنسيّات تُسيطر على القطاع الأكبر من وسائل الإعلام وسوقه كما تسيطر على أذهان الناس

---

[18] الوكالة الوطنية للإعلام. الخميس 13 أذار 2014.

من خلال صناعة الإعلام والإعلان في العالمين المتقدّم والنامي. وتقضي هذه الشركات الكبرى على اللاعبين الصغار المحليّين أصحاب الاهتمامات المحليّة ممّن يمكنهم أن يُخاطبوا المتلقّين في أسواقها. أمّا انخراط أصحاب الرساميل (كروبرت مردوخ) والشركات التجارية الكبرى (كميكروسوفت) وحتى الشركات المنتجة للسلاح (كجنرال ألكتريك)... في سوق الإعلام فيدفعهم جميعًا إلى التعمية في مجال كشف الحقائق الكامنة خلف انتشار السلاح وتعميم الحروب العبثيّة في العالم المعاصر، والاتجاه أكثر "إلى التركيز على التسلية أكثر منه على الإعلام، وإرجاء الوقت عوضًا عن انتقاد الواقع[19]".

وفي وسط سوق تتحكّم فيه رؤوس الأموال المتوحشة بعالمي الاتصال والإعلام، والتي لا همّ لها سوى زيادة نسبة المشاهدين بهدف زيادة أرباحها، تعجز حتّى الحكومات والأحزاب عن خلق إعلام وطني يُضارب على الإعلام العالمي ويتمتّع بالفاعلية ويحمل رسالة وطنية كرسالة بناء دولة المواطن ويُعنى بشؤون الوطن ومواطنيه. وتنسحب سلوكيّة كبار المتمولين العالميّين في تسيير المؤسّسات الإعلامية العالمية على سلوكيّة الرأسماليّين المحليّن وأصحاب وكالات الإعلان الإحتكاريّة، الذين يُفضّلون البرامج الترفيهيّة والتسويقيّة ذات المردود العالي على تلك الثقافية والقِيميّة التي تعجز عن جذب نسب مشاهدة قياسيّة.

---

[19] *الإعلام والإتصال في مجتمعاتنا. "الإعلام العربي على مشارف القرن الواحد والعشرين: بين مطرقة العولمة وسندان الدولة*. مقالة لإدمون غريب وخالد منصور. بيروت: تجمّع الباحثات اللبنانيات. الكتاب السادس 1999-2000. الصفحة 18.

تسلّط الرأسمال المُسيّس

أما إذا نظرنا إلى واقع الشركات المالكة لوسائل الإعلام المحليّة، فنراها بدورها شركات مساهمة لمتمولّين محليّين وأجانب، همّهم الأوحد الاستثمار المالي، وللبعض منهم همّه السياسي الخاص أو أنه يرتبط ببرنامج سياسيّ خارجيّ غير متعاطف مع رسالة المواطنة والوطنية ولا يهمّه شيء فيها، هذا إذا لم نقل أنّه يتقصّد تمييع الروح الوطنيّة بهدف إجراء تغييرات على الساحة المحليّة لصالح جهات خارجيّة.

إلا أن مالكي المؤسسات الإعلامية في لبنان يؤكّدون حاجتهم إلى رأس المال الأجنبي لدعم مؤسّساتهم وعصرنتها. ويتفاجأ المرء عندما يعرف أنه حتى تلفزيون لبنان منذ نشأته لم يكن مملوكًا بالكامل من الدولة اللبنانية التي احتفظ بـ 51% فقط من الأسهم وامتلكت الباقي شركات فرنسية وكويتية وغيرها. أما الإذاعة اللبنانية فكانت منذ البداية إذاعة رسمية وقد رفضت الحكومات المتعاقبة في الأربعينات والستينات من القرن الماضي عروضًا من رؤساء وزراء لبنانيين وسفارات أجنبية (منها سفارة الولايات المتحدة الأميركية) بجعلها شركة تجارية[20].

قد يكون من المفيد هنا مراجعة قوانين الإعلام المحليّة الهادفة إلى إيجاد ضوابط لسطوة رأس المال الأجنبي في صناعة الإعلام المحليّ. يُحاول المشترع عادة أن يحمي مجال الإعلام بشتّى الطرق. وهذا ما فعله النائب غسان مخيبر في اقتراح القانون المعروف باسمه والذي

---

[20] 20 *الإعلام والإتصال في مجتمعاتنا. تطور ملكية وسائل الإعلام المرئي والمسموع في لبنان*" مقالة لعي رمال. بيروت: تجمّع الباحثات اللبنانيات. الكتاب السادس 1999-2000. ص. 38-44.

أعدّه في 2009 بالتعاون مع جمعية مهارات وعدد كبير من الخبراء في مجال الإعلام وجاء فيه: في الباب الثاني: موجبات مالكي وسائل الإعلام/ الفصل الأول: الموجبات العامة / المادة 7: "يمنع على وسائل الإعلام ومالكيها أن تستحصل على أية منفعة بطرق غير مشروعة أو أن تستحصل على أية منفعة أخرى بهدف خدمة مصالح أية هيئة أو دولة أجنبية بما يتعارض مع المصلحة العامة ومقتضيات النظام العام". وتطلب مواد أخرى كالمادة 11 من الباب الثاني أن تُقدّم المؤسسة الإعلامية "الوقوعات المتعلقة بمداخيل الوسائل الإعلامية ومصادرها". لكن مجال الشك يبقى واردًا إذ لا تُمكن معرفة هل يوجد تمويل خارجي عبر وسيط محليّ يعمل له من دون التصريح عن ذلك، الأمر الذي قد يفسح في المجال أمام تغلغل فكر غريب لا يعترف بخصوصية الوطن ولا يبالي به وبأهله. وقد تكون تجربة رؤوس الأموال الخليجية في تمويل الصحافة اللبنانية المحليّة والصحافة العربية المستقرة في لندن والمواقع الإلكترونية المحلية والخارجية والمحطات الفضائية اللبنانية والعربية خير مثال على خسارة هذه المؤسسات وإعلاميّيها استقلاليتهم ومصداقيتهم واهتمامهم الوطني الصرف. وتصبح المشكلة أكبر مع الصحافة والإعلام العابر لحدود الأوطان، والممَوّل من الدول الغنية، أو من بعض الحكام وأقاربهم، الذي لا يتناول بأي شكل من الاشكال أحوال هذه الدول المموّلة ومواطنيها ولا موضوعات سياسية حساسة مثل حقوق الإنسان والفساد الحكومي وسوء استغلال السلطة بل يصبّ كل جهوده في إثارة النعرات في دول أخرى والتحريض عليها.

دور الأحزاب والدعاية السياسيّة وانبعاثها من جديد

إن اشتهر النازيون والشيوعيون في استخدام الدعاية والإعلام لغسل أدمغة المتلقّين في الماضي، فإن الدعاية تُستخدم من جديد اليوم من أجل خلق وعي سياسي مزعوم يُزيل الروح الوطنية ويُحرّر الناس من التزامهم بقضاياهم الحقيقية. يحكي الدكتور جون الترمان في كتابه: "إعلام جديد ... سياسة جديدة؟" عن دور الإعلام في خلق مفاهيم سياسية جديدة في العالم العربي ويدعو إلى حسن استخدامه وإلى التقارب مع المثقفين فيه لتغيير توجهات رأيه العام ولخلق مناخات جديدة موالية للغرب[21].

وإذا كانت الأحزاب السياسية معنيّة بالشأن الوطني وتعمل كهيئات وسيطة بين الشعب والدولة، فإنّها لا تستفيد دوماً من إعلاء شأن المواطنة ولا تبذل، بالتالي، جهداً جدّياً في استخدام وسائلها الإعلامية لتحقيقها. ولا تزال تجربة الحرب في لبنان ماثلة، ربّما، أمام جميع من عاشها ويتذكّر دور الإعلام الحربي الفاعل في إزكاء المعارك الإعلامية والعسكريّة الواضحة الأهداف. وبدأ الاعلام، حتى في حقبة ما بعد الحرب وخصوصًا بعد العام 2004، مرحلة جديدة من إيقاظ الفتن الطائفية والتحريض المذهبي وتظهير الإرهابيين وتغييب الموضوعية في البرامج الإخبارية والحوارية فغاب عنه الوطن والمواطن وكلّ ما يجمع ولا يفرّق. فالإعلام لا يمارس دومًا دوره كوسيط ينقل المعرفة ويُشارك المواطن ما يجب أن يعرفه عن المؤسسات الوطنية والإدارية بهدف مساعدته على ممارسة حقّ الرقابة. وفي غياب الدور

---

[21] الإعلام العربي على مشارف القرن الواحد والعشرين: بين مطرقة العولمة وسندان الدولة. ص. 26-27.

الفعّال والحقيقي للإعلام في تعزيز المواطنية الصالحة وقعت المواطنة في الموت السريري.

دور الصحافي

وماذا أقول في الصحافيين وعدد كبير منهم يحمل القلم منتظرًا من يدفع له ليُسدّد فواتيره أو حتى ليمنحه الثروة. ويستميت الصحافي لتحقيق السبق الصحافي (scoop) وليس ليحكي كلامًا في المواطنة صار يعتبر خشبيًّا ومن مخلفات حقبات بائدة. ومن الأمثلة على ضمور الصحافة، استعداد الصحافي لأن يستضيف إرهابيًّا أو مُحرّضًا طائفيًّا بدلاً من استضافة مؤمن بالوطن ومفكر أو فيلسوف مناضل يحكي في الوطن والمواطنة والأنتروبولوجيا وغيرها... وهناك الصحافي الذي يغامر إلى حدّ تعريض سلامة القوى الأمنية بفضح تحرّكها ضد الإرهابيين بدل مُساندتها بالتستير عليها. خذ على سبيل المثال حوادث عبرا أو أوتيل نابليون عندما يُسرّب الصحافي الخبر، ويسبق المعالجة الأمنيّة، فيُقدّم بذلك خدمة إيقاظ للإرهابي الذي يهرب قبل وصول القوى العسكرية إليه.

إلا أنّ الإعلام الحديث، بتقدّمه التكنولوجي وبالتشرذم والتفلّت الذي أحدثته وسائل التواصل الإجتماعي، قد يسمح لأي كان في التعبير عن أيّة فكرة يُريدها، وفي التعرّض لفكرة المواطنة وهدمها، عبر استخدام لغة العنف والسوقيّة وخطاب الحقد والتحريض على الكراهية غير المسبوقة في الإعلام. يسأل الدكتور انطوان مسرّة في مداخلته في مؤتمر كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية "هل الصحافة اليوم سلطة رابعة؟ وهل نعيش نهاية السياسة واختزالها في المشاكسة والنزاع والصراع وتراجع الاعلام المهني لمصلحة صحافة الهواة والتواصل

والعلاقات العامة والترويج وطغيان الرأي؟" أظنّ أنه على المفكرين والأدباء والشعراء وأصحاب الرأي والصحافيين الذين يؤمنون بالوطن وبأهمية المواطنة وقِيَم الحريّة والمساواة والعدالة القيام بدورهم في التنشئة السياسيّة عبر الدخول الفاعل في فضاء الإعلام البديل لرفع المستوى الفكري والنفسي والوطني للشعب.

نحتاج إلى صحافيين ناضجين ومؤثرين قادرين على رفع مستويات التفكير لدى جمهورهم وإلى أبطال كلمة يمسكون بأفكار المتلقّين لتوجيههم من جديد إلى حب الوطن والقِيَم الكبرى في زمن ينزف فيه العالم دمًا غزيرًا بسبب انفلات الوحشيّة العابرة للحدود. يحتاج الميدان الإعلامي إلى رجال أكفياء ومليئين بالحق والمعرفة والخبرة، جريئين ونشيطين يعرفون أن ساحة الإعلام هي ساحة الدفاع عن الوطن والمواطن فلا يُرهَبون ولا يغيبون ولا يتهاونون. فالدنيا عدوّة الفراغ، والإعلام يملأ فضاءات الناس بأي من يركب موجته. تحتاج الساحة الإعلامية إلى صحافيين واعلاميين ومفكّرين أقوياء ومستعدّين للمغامرة ولا يهربون من تحمل المسؤولية في بناء الأوطان. نحتاج إلى صحافيين شرفاء يعرفون أن واقع عالم الصحافة مليء بالطفيليّين وبالذين يُسيئون استخدام الحرية وبالمأجورين وبالموتورين، ويُصمّمون على أن لا يتركوا الساحة لهؤلاء إذ لا يجب أن يُترك الميدان مفتوحاً أمام ارتكاب المجازر الفكرية تمهيدًا لارتكاب المجازر الحسيّة بحق المواطنين والوطن.

دور الدولة في تنشيط إعلام يبني دولة المواطن

وسط كلّ هذه المتغيرات على الساحات العالميّة والإقليميّة والوطنيّة، نسأل هل ما زال للدولة دور في تنشيط إعلام يحمل رسالة

بناء دولة المواطن؟ هل تستطيع الدولة أن تقف بوسائلها أمام المدّ الجارف للإعلام الذي يهدم فكرتي المواطنة ودولة المواطن؟ ما هي الخطوات العمليّة التي تستطيع فعلها في هذا الإطار؟

على صعيد الإعلام الرسمي؛ تستطيع الدولة أن تُقوّي إعلامها الرسمي وتجعله مواكباً للعصر وقادرًا على مخاطبة الأجيال الشّابة والإنسان المعاصر بلغة يفهمها لتُعزّز فكرة المواطنة والإنتماء للوطن. يقول وزير الإعلام رمزي جريج في مؤتمر كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية "أرى أن الإعلام العام أو ما اصطلح على تسميته الإعلام الرسمي، مؤهل أكثر من غيره لتعميم ثقافة الانتماء إلى دولة المؤسسات والقانون ودولة تكافؤ الفرص، كتعبير عملي عن مفهوم المواطنة الصحيحة، مع ما يستتبع ذلك من مبادرات من شأنها توطيد التماسك بين جميع شرائح المجتمع وتثبيت لحمتها، وتشجيع العمل الفردي والجماعي في كلّ ما من شأنه بناء الوطن، والابتعاد عن كل ما يبرز مظاهر الصراع والخصام في المجتمع، وذلك باعتماده لغة جامعة وموحَّدَة وموحِّدة في آن معًا". يعني هذا الطرح، فيما يعنينا في لبنان، إعادة تقوية محطتي تلفزيون لبنان والإذاعة اللبنانية فتعودان إلى احتلال المرتبة الأولى للإعلام في لبنان، بعدما تمّ تدمير هاتين المحطتين بشتّى الطرق؛ وربما حصل هذا التدمير لتسهيل عملية ضرب فكرة دولة المواطن. وهذا ممكن خاصة بوجود تجربة رسمية ناجحة اسمها الوكالة الوطنية للإعلام التي تتقدّم على سائر وكالات الأنباء المحلية والعالمية.

على صعيد التشريع؛ يحتاج قانون المرئي والمسموع رقم 94/382 الذي حاول إعادة بناء اعلام غير طائفي في لبنان، إلى التعديل ليسدّ الفجوات التي سمحت لمؤسسات الإعلام المحليّة

بالتلاعب على نصوصه القانونية وبالعودة من جديد إلى كونها مؤسسات طائفية غير ملتزمة بخطاب دولة المواطن. ويحتاج المجلس الوطني للإعلام إلى صلاحيات تقريرية وتأديبيّة لمتابعة هذه السياسة فالاعلام الذي يبني المواطنة هو الاعلام الذي يُساعد الوطن على أن يبقى موحدًا ويسمح للمواطن بأن يعرف ما يحصل في الدولة ليُحاسبها وليُسدّد خطاها.

دور ميثاق الشرف الاعلامي لتعزيز السلم الأهلي في لبنان

لا بدّ في خلاصة الكلام حول "الإعلام ورسالة بناء دولة المواطن" من أن نستعرض المبادئ التي تُساعد، في حال اعتمادها، الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية على تعزيز دورهم في بناء دولة المواطن في زمن موت الأوطان والمواطنية في منطقتنا. وقد كان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP دورٌ في عقد مؤتمر بحثي مع واحد وعشرين رئيس تحرير وممثل لوسائل إعلامية في لبنان بهدف تبنّي "ميثاق شرف إعلامي يُعزّز السلم الأهلي في لبنان". وجاء هذا الميثاق كمحاولة لوضع حدّ لجولات العنف الكلامي والتحريض السياسي والمذهبي التي احتلّت الصدارة في البرامج السياسية والحوارية والأخبار التي بثّتها وسائل الإعلام اللبنانية وكانت مصدرًا للإضطراب في البلاد. وقد أُعلن هذا الميثاق بحضور وزير الإعلام في حكومة تصريف الأعمال السابقة وليد الداعوق، والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي روبرت واتكنز، ورئيسةِ بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان السفيرة أنجيلينا أيخهورست، ونقيبي الصحافة والمحررين محمد البعلبكي وإلياس عون، ورئيسِ المجلس الوطني للإعلام عبد الهادي محفوظ، ومجموعةٍ من رؤساء تحرير ووجوهٍ إعلامية شاركت في صياغة الميثاق.

تضمّن الميثاق ثمانية عشرة مادة تتناول مختلف جوانب العمل الصحافي وتُعزّز بمعظمها، في حال اعتُمدت، مبدأ دولة المواطن. وعلى رأس تلك المواد التي أُقرّت:

المادة 1: احترام سيادة القانون وتناول بمسؤولية ذاتيّة ومؤسسيّة ووطنيّة المواضيع التي من شأنها المسّ بأمن الوطن واستقراره أو بالثوابت الدستورية، وعدم تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، او استخدام أي من الوسائل الاعلامية عند تناول الشؤون الامنيّة، أو القضائية بشكل يؤدي الى الإخلال بالأمن، أو المسّ بالوحدة الوطنية.

المادة 2: التزام العمل على تأكيد الوحدة الوطنية والعيش المشترك، والتزام احترام الاديان وعدم اثارة النعرات المذهبيّة أو الطائفيّة أو التحريض على العصيان العنفي أو ارتكاب الجرائم، والامتناع عن عبارات التحقير.

وحثّت المواد الأخرى وسائل الإعلام على اعتماد أقصى درجات الدقّة والموضوعية والإنصاف وعدم التحيّز في صياغة وتحرير وإخراج ونشر المعلومات والتزام عدم بث روح العنف والفتنة والافتراء والاتهام من دون دليل وتجنّب استخدام مفردات القدح والذم والتشهير والتمييز، أو إظهار الانحياز (إلاّ في ما يتعلق بالصراع العربي-الاسرائيلي)، والعمل على تخصيص مساحات واسعة للإضاءة على ما يجمع اللبنانيين ولاستضافة ضيوف وأقلام تتمتّع بمستوى لائق ومواطنية عالية.

يعيد التزام وسائل الإعلام بهذا الميثاق الاعتبار للمواطن وللوطن ويسمح بخلق حالة مواطنة تُركّز على حقوق الإنسان وقِيَم الحريّة والعدالة والمساواة والأخوّة والديمقراطية والإنتماء للوطن بدل الطائفة والعشيرة والحزب الأمر الذي يُعزّز الاستقرار السياسي للدولة. يستطيع الإعلام اللبناني أن يلتزم بهذه المبادئ بهدف حفظ الوطن اللبناني بيتًا آمنًا ومعافًى لجميع مواطنيه.

الإعلام وتعزيز فكرة المواطنة

الصحافي أمين قمورية

للإعلام بأنماطه ووسائله المتعددة دور بالغ الأهمية في بناء الإنسان عبر تعزيز انتمائه الوطني وتثقيفه وتعريفه بحقوقه وواجباته في كل الميادين ، وكذلك في بناء المجتمع من خلال الارتقاء بالرؤى والتصورات التي تساعد الناس على أن يصيروا قيمة مضافة في عملية التنمية وانصهار الجماعة الوطنية والالتفاف حول مشروع لبناء الدولة الحديثة . ويمثل الإعلام المنبر الجماهيري الأضخم للتعبير عن آراء المواطن وهمومه وعرض قضاياه وشكاواه، بل إن وسائل الإعلام الحديثة، في ضوء حرية تدفق المعلومات وعصر الفضاءات المفتوحة، باتت هي أبرز الأدوات لانتقال الثقافات وتبادل الخبرات بين مواطني مختلف الدول في شتى بقاع المعمورة. وعلى المستوى المحلي باتت وسائل الإعلام في بعض الدول تؤدي دوراً يفوق دور الأحزاب السياسية وجماعات المصالح.

هل هذا الدور والامر ينطبق على اعلامنا مالىء الدنيا وشاغل الناس؟ وهل ساهم هذا الاعلام في فكرة المواطنة وتعزيزها في المجتمع ام انه شكل اداة من ادوات القمع لهذه الفكرة وتغييبها ؟

في مجتمعنا اللبناني ، لايخلو خطاب من اشارة الى المواطنة والوطن .. لكن هل المواطن موجود فعلا ؟ وهل نحن مواطنين؟ المواطن اصلا غير موجود بسبب عدم اعتراف النظام به ، دستورا وقوانين،

وحيث يتوافر نص عن المواطن في الدستور والقوانين يتوافر في المقابل ما يلغيه. انظتنا ، قوانينا ، مراسيمنا تعترف بالمواطن في طائفته فقط وخارج الطائفة لا وجود لأحد البتة. نحن فقط رعايا في طوائف . ان كل الطائفيين طائفيون، وكل المواطنين طائفيون وايضا كل العلمانيين طائفيون، والعبور الى الوطن المفترض هو في سلوك الممر الطائفي الإلزامي. الطائفية تكرست بشكل مبرم مدعومة من نظم واحزاب علمانية ، وألغى هذا التكريس كل مشروع جدي وفاعل لتوسيع قاعدة المواطنة.

الطائفية بكل بساطة مشروع لاإنساني ومشروع تدمير عنصري .لن اتحدث اكثر عن مساوئ الطائفية فهي اكثر من تعد وتحصى ولقد مل الجميع من تكرارها ومن العجز عن ازالتها او التخفيف من حدتها.

لكن ماذا عن الاعلام اللبناني وماهو دوره في بناء فكرة المواطنة نقيضا للفكرة الطائفية الانعزالية ، ووكذلك لتحالف الطوائف الذي عندما تتفق مكوناته تأكل الدولة وتتقاسم مواردها وعندما تختلف بين بعضها البعض تحرق الوطن؟

لبنان عموما يتمتع بوجود إعلام حر فاعل يقابله ضعف كبير في قدرة الدولة الملغى دورها اصلا ، على فرض رقابة صارمة على وسائل الإعلام. وفي كثير من دول العالم، سويسرا مثلاً، التي ترعى مجتمعا متعدد الطائفة والقومية والعرق، هناك إعلام حر. لكن حرية الإعلام مراقبة ذاتياً ومن جانب الدولة بحيث لا تسيء إلى الوحدة الوطنية مما يتطلب تدخل الدولة فورا لوقفها ومحاكمة المسؤولين عنها. وتتحمل بعض وسائل الإعلام في لبنان مسؤولية أساسية في نشر الفكر الطائفي وتعزيزه على حساب الولاء الوطني. فالإعلام الحر سيف

ذو حدين. وإذا أسيء توجيهه يزيد في حدة الانقسامات الطائفية، وإذا أحسن استخدامه يساهم في تعميق الوحدة الوطنية.

طبعا الاعلام ليس مسؤولا عن الازمة الطائفية في لبنان لأنها موجودة منذ زمان بعيد وفشلت كل المحاولات والحروب للتخفيف من حدتها . لكن بعض مؤسسات الإعلام في لبنان تمجد الانقسام الاجتماعي على أساس طوائفي. ويلعب الإعلام الطائفي دوراً متزايداً في تعميق حدة الانقسامات الطائفية بين اللبنانيين. وفي السنوات الاخيرة تدرج الإعلام اللبناني من إعلام مختلط طوائفيا الى إعلام تعسكر فيه الطوائفيات أو تحتضنه الطوائف.

لا بل اكثر من ذلك، سلاح العصر، أي الإعلام، كما يجري وصفه، تجاوز في لبنان الطائفية، كي يصبح مذهبيا. تدل على ذلك الوقائع التي تبثها وسائل الإعلام على مدار الساعة، كما تدل عليها الإحصاءات الخاصة عن كيفية توزع وسائل الإعلام، وعن العاملين فيها، وعن الأخبار التي تنشرها. حتى الاحتضان الجغرافي لهذا الإعلام صار على اساس طائفي. هل يمكن تصور ان قناة "المنار" مثلا تبث من الأشرفية او الطريق الجديدة ؟ وقناة "المستقبل" من الضاحية؟ او "الام تي في" في بربور؟

الصحافيون اللبنانيون يلعنون الطائفية ليل نهار لكن قلة منهم صمدت في مواجهة مغرياتها . وفشلت هذه القلة ايضا في تكوين جسد قادر على جذب التواقين للتغيير. دعاة اللاطائفية ضحوا وناضلوا كثيرا لكن تضحياتهم صبت في الحصيلة في مقلب الطائفيين الذين برهنوا أنهم أذكى منهم، فلم يدخل هؤلاء بمعركة في مواجهة اللاطائفيين انصار بناء الدولة والمواطنة إلا وكسبوها، وصادروا

شعاراتهم الوطنية ووظفوها لمصالحهم الصغيرة، وركبوا موجة القضايا الكبرى لكي يجعلوها مطايا لأجندتهم الخاصة.

المؤسسات الإعلامية في لبنان مليئة بعشاق التغيير ، لكن ماذا قدم هؤلاء لعشيقتهم؟ وما هو الفارق بينهم وبين الأحزاب العلمانية الغائبة دائما عن الخارطة السياسية رغم نضالاتها الكبيرة والتضحيات وتاريخها المديد وجمهورها الواسع ؟

اعتقد أنه من غير الميسور البحث في الإعلام العلماني او الاعلام غير الطائفي الهادف الى بناء دولة المواطن والمواطنة لأنه بكل بساطة غير موجود، فيما يبدو حضور بعضه ضحلا وهامشيا. وفي رايي إذا كان هذا النوع من الاعلام غائبا فالسؤال الأساسي هو لماذا؟ الجواب هو لأن العلمانيين واللا طائفيين اغتربوا عن علمانيتهم ولا طائفيتهم ، التي لم تأخذ حيزا في خططهم، وإن كانت قد ملأت خطبهم. اللاطائفية كانت شارة للزي الحزبي وليست طريقا للنضال، ولم يخض اللاطائفيين ولا مرة نضالهم بشكل مستقل عن البيئات الدينية. كانت كل الأبواب مشرعة لهؤلاء ، لكنهم آثروا نضالات أخرى. أحد هذه الأبواب هو المادة 95 من الدستور اللبناني التي تنص على انشاء الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية. فهل كان ينتظر اللاطائفيين من الطائفيين تعديلها او تطبيقها ؟ وهل ينتظرون من الطائفيين إجراء انتخابات نيابية خارج القيد الطائفي كما ينص الدستور؟

للاسف بعض الاعلام ساهم في قتل فكرة المواطنة واللاطائفية ، بدل مقاتلة الطائفية، وكانت شريكا مستترا للزعامات الطائفية.

العصبيات لا تبني أوطانا. وهذه العصبيات الطائفية اصبحت السمة الاساسية في حسابات المجتمع السياسي وفي الترويج الطوائفي. فالمواطنة تحتاج إلى تشريعات تخرجنا من السقوف المتعددة لها حيث

الطوائفية ليست في خدمة الطوائف بل في خدمة تجديد مصالح الطبقة السياسية الحاكمة. وفي المقابل مشروع المواطنة لا يملك أرضا تربوية ولا خلفية ثقافية ولا وسيلة دعائية فاعلة. خطاب المواطنة بحاجة الى موقع وطني صلب والى حيز قانوني متين يبدأ من نقطة المطالبة بالإعتراف بنا كمواطنين اولا. وكذلك هي مشكلة الاعلام الذي بدوره حتى يكون وطنيا ان تتوافر له الارضية نفسها لاسيما الثقافية والقانونية.

الطريق إلى المواطنة وبناء الاعلام الوطني ، تمر بإلغاء الطائفية. الطريق إلى الوطن، تمر بإسقاطها. الطريق إلى المواطن تمر بفضح الانتماء الطائفي ومحاربته... الطريق إلى المساءلة والمحاسبة والمكاشفة والشفافية تمر بإلغاء الدرع الطائفية، الطريق إلى محاربة الفساد، وقيام دولة القانون، تمر بإلغاء الطائفية.

هل بإمكان جيل الشباب أن يباشر مهمة تحرير لبنان من الطائفية؟

إذا كان الأمل مفقوداً من الطبقة السياسية الحاكمة والمتحكمة، فإن كل الأمل معقود على رواد يحملون حلم استعادة الأمل بلبنان دولة لمواطنين ومواطنين في دولة . شرط الا يعمل هؤلاء الرواد فرادى.

الحلقة الثالثة

الإعلام ومساحات التقاء الأديان والثقافات الدينية

المحاضرون:

الدكتور محمّد السمّاك – الصحافي سعيد الغريّب – مديرة الوكالة الوطنية للإعلام لور سليمان

بإدارة المحامية غادة ابراهيم

الإعلام وصورة الواقع الطائفي في لبنان

د. محمد السمّاك

تتطلب معالجة الموضوع، التوقف أمام أمور ثلاثة: الأمر الأول هو طبيعة دور وسائل الاعلام ؛ الأمر الثاني هو صورة الواقع الطائفي في لبنان؛ أما الأمر الثالث فهو التداخل بين الدور والواقع . من يؤثر في الآخر، وكيف ؟

أولاً :

في دور وسائل الاعلام :

ليس صحيحاً أن دور وسائل الاعلام هو دور تعريفي بما يحدث . ولا هو دور تعبيري عن الموقف مما يحدث . فقد تجاوز دور الاعلام ذلك الى ما هو أهم . اصبح دوراً تربوياً. فالاعلام اليوم لا يعبّر عن خياراتنا بل انه يصنعها . وهو لا يعكس آراءنا ، بل انه يكوّنها.

يستمد الاعلام مغزاه وأهميته من الحاجة اليه . ليس فقط لأغراض اعلامية مجردة ، انما لأغراض تربوية تتضمن معنى ضبط السلوك وتربية الناس ، أو اعادة تربيتهم، تآلفاً أو تنافراً . وكلما توسعت اشكال التواصل الاعلامي وتطورت تتخذ مناهج التربية الاجتماعية لنفسها عبر الاعلام ابعاداً جديدة ، أعمق أثراً .

إن الاعلام بكل فروعه وأنواعه هو وسيلة من وسائل الاتصال والتواصل . لذلك فهو يقع في القلب من كل مجتمع . ان تأثيره على

العقول بلغ شأناً عظيماً في المجتمعات الحديثة حتى انه يصعب بل يستحيل انكار الحقيقة الآتية . وهي ان الاعلام يؤثر في تحديد الخيارات الشعبية العامة ، ويعيد ترتيب سلم الأولويات الاجتماعية ، ويصنع قناعات ويفرز معسكرات ويرسم مواقف متباينة داخل المجتمع الواحد.

قبل عملية الاقتحام الناجحة التي قامت بها التلفزة للبيوت ، وحتى لغرف النوم ، كانت قاعدة التربية ثلاثية الزوايا : البيت والمدرسة والكنيسة أو المسجد . وبشيء من الخجل شكل الاعلام المكتوب (الصحف والمجلات) الزاوية الرابعة. الا انه مع التلفزة ربما يحتل الاعلام الآن الركن الأول والأشد فعالية والأعمق أثراً ، والأوسع انتشاراً والأسهل تناولاً.

اثبتت التجربة ان التربية عبر الحواس هي أكثر اثارة من التربية الاجتماعية عبر العقل. تحدد المسافة بين نسقي التربية برودة الكتاب وحرارة جهاز التلفزة . الكتاب متعب ، ومرهق للعقل . بينما تقدم التلفزة مادتها التربوية بتشويق وبسرعة ، ودون أن يتطلب ذلك أي جهد للتعمق أو حتى للاستيعاب . ذلك ان النص المكتوب مثير للجدل ويمكن العودة اليه للمناقشة والنقد . اما النص المتلفز فانه يقدم المادة كمعطى نهائي دون أن يترك أي مجال للمراجعة أو للتحقق .

وعندما نعرف ان التلفزة تستقطب 85 بالمئة من جمهرة الناس، ندرك عمق تأثيرها على التربية الاجتماعية ، وبالتالي على الثقافة الوطنية .

في الأساس يمكن تعريف المنهج التربوي –أي منهج- بأنه نظام السيطرة على الناشئة. ان كل نظام اعلامي مبني بصورة خاصة بحيث يؤثر على عقول الناشئة وأخلاقها ويهدف الى تعليمها وتدريبها وعلى خلق

قناعات ثابتة لديها . لذلك يشكل الاعلام في ذاته منهجاً تربوياً متكاملاً من حيث انه نظام للتعليم والتربية والتوجيه .

ثانياً:

في صورة الواقع الطائفي في لبنان :

اسمحوا لي أن اقدم نصين يرسمان هذه الصورة والنصان ليسا لي.

الأول هو لقس انجيلي يدعو طومسون W.M.Thomson وقد أورده في كتابه له عنوانه "الأرض والكتاب The land and the Book" صدر في لندن عام 1870 . يقول النص :

" يسكن في لبنان 400 الف نسمة موزعين على ستمئة مدينة وقرية ودسكرة ، ومع ان الطوائف المتنوعة تتعايش معاً ، ويمارس معتنقوها خرافاتهم المتعارضة في اماكن مغلقة ، غير أن الشعب لم ينصهر في مجتمع متجانس ، كما ان أياً منهم لا ينظر الى الآخر نظرة أخوية ذات مصلحة مشتركة ، فالسنة يحرمون الشيعة . والاثنان يكرهان الدروز. والثلاثة يبغضون النصيرية (أي العلويين). وليست للموارنة محبة خاصة لأي من الآخرين، علماً بأن الجماعات الأخرى تبادلهم الكراهية، والارثوذكس لا يطيقون الروم الكاثوليك ، والكل بالطبع يكره اليهود".

أما النص الثاني فهو لقنصل فرنسي كان معتمداً في لبنان وسوريا في عام 1856 ويدعى بلونش. وقد ورد نصه في مذكرة دبلوماسية بعث بها الى وزارة الخارجية الفرنسية يصف فيها صورة المجتمع اللبناني في ذلك الوقت . يقول النص :

" الحقيقة الكبرى والأبرز التي تحضر في أثناء دراسة هذه البلدان هي المكانة التي يحتلها الفكر الديني في أذهان الناس ، والسلطة العليا التي

يشكلها في حياتهم . فالدين يظهر حيث كان ، وهو بارز في كل المجتمع الشرقي ، في الأخلاق وفي اللغة والأدب وفي المؤسسات .. وترى أثره في كل الأبواب .. الشرقي لا ينتمي الى وطن حيث ولد ، الشرقي ليس له وطن ، والفكرة المعبرة عن هذه الكلمة ، أي عن كلمة وطن، أو بالاحرى عن الشعور الذي توقظه ، غير موجودة في ذهنه ، فالشرقي متعلق بدينه كتعلقنا نحن بوطننا . وأمة الرجل الشرقي هي مجموعة الأفراد الذين يعتنقون المذهب الذي يعتنقه هو ، والذين يمارسون الشعائر ذاتها ، وكل شخص آخر بالنسبة اليه هو غريب ..".

ثالثاً:

في التداخل بين الدور والواقع :

لقد تغيرت هذه الصورة كما رسمها المبشر البروتستنتي والدبلوماسي الفرنسي . ولكن الاعلام المذهبي والطائفي كثيراً ما عرقل عملية التغيير وعطلها ؛ وقليلاً ما ساهم في تأصيلها وتعميقها .

في كتابه الشهير "المحمول" أو "القاموس الفلسفي المحمول" ، يروي فولتير الحوار التالي بين شخصيتين من الشخصيات التي ابتدعها :-

يسأل الأول : ما هي أفضل دولة أو ما هي الدولة الأمثل في العالم ؟.

يردّ الثاني : انها الدولة التي لا يخضع فيها أحد إلا للقانون .

وعلى قاعدة هذا التعريف نعرف لماذا لم ننعم في لبنان لا بالدولة الفضلى ولا بالدولة الأمثل . فالقانون ليس مجرد قصاصات من ورق . انه كائن حي ، له روح . فعندما ينتَهك أو عندما يُساء استخدامه أو تلوى ذراعه ليخدم هذه الطائفة أو تلك ، فانه يفقد صدقيته ويخسر قوته وتتلاشى قيمته . وأي دولة يفقد قانونها هذه القيم ، لا يمكن أن تكون دولة فاضلة . بل لا يمكن أن تكون دولة ..

وهنا يغيب ، أو يغيّب ، دور الاعلام – أو معظمه- في بناء دولة القانون وفي توحيد المجتمع على قاعدة قيمية موحدة . وعلى مصالح وطنية مشتركة .

لعب الإيمان الديني والانتماء المذهبي في الماضي وهو يلعب اليوم –وربما في المستقبل أيضاً- عبر وسائل الأعلام المتعددة ، دوراً أساسياً في الحياة اللبنانية العامة . وبما ان الاعلام هو من الأدوات الفعالة في الوصول الى عقول الناس وقلوبهم ، فانه مدعوّ الآن وأكثر من أي وقت مضى الى أن يرتفع في ادائه الى مستوى الرسالة التي يفترض أن يحملها ، أي الى مستوى التحديات التي يواجهها لبنان كوطن للعيش المشترك في مشرق يزداد كل يوم تمزقاً وتفتتاً . وكواحة للحرية في منطقة تكاد تخنقها ثقافة احتكار الحقيقة والغاء الآخر.

ففي الاعلام ليست الحرية أن تنشر أو أن تبث ما تريد .. ولكن الحرية هي ان يمارس هذا الحق من يختلف معك في الدين أو المذهب أو الاجتهاد السياسي. والمجتمع المتعدد مذهبياً وطائفياً كالمجتمع اللبناني يحتاج الى اعلام يحترم ثقافة التعدد .

خطأ الاعتقاد اننا نستطيع أن نصهر الناس عبر الاعلام أو غيره في بوتقة وطنية واحدة. الناس ليسوا معادن قابلة للانصهار .. لقد خلق الله الناس مختلفين. وسيبقون مختلفين. فالمشكلة ليست في الاختلاف في حد ذاته، بل في ثقافة احتكار الحقيقة وعدم احترام الاختلاف، دينياً كان أم مذهبياً .

ان ثقافة احتكار الحقيقة تلغي بالقهر المسافات التي ترسمها الاختلافات بين أهل الأديان والثقافات المتعددة . وهذا الغاء وهمي ، لان الاختلافات تشكل جزءاً أساسياً من مكونات شخصية الفرد وهوية الجماعة . وكما يقول فرويد في نظريته حول "نرجسية الاختلاف"، فان

الاختلافات مهما كانت ضئيلة أو محدودة ، فاننا نجعل منها أساساً في شخصيتنا . وعلى النقيض من ثقافة الاحتكار ، فان ثقافة الاعتراف بالاختلافات واحترام أهلها ، يقيم جسوراً من التعارف والتعاون والثقة والمحبة . وهي جسور لا يستطيع أي مجتمع متعدد ان يعيش وان يزدهر من دونها . وللاعلام هنا دور مركزي في تسفيه ثقافة الاحتكار ، وفي تعزيز صدقية ثقافة الاعتراف والاحترام المتبادل .

إن الوحدة الوطنية الالغائية للاختلافات ، هي وحدة وهمية . والوحدة الوهمية هي أسوأ أنواع الانقسام والتشرذم .. ولذلك فانها لا يمكن أن تكون وحدة وطنية.

الاعلام ومساحات التقاء الأديان والثقافات الدينية

سعيد غريب

"الاعلام ومساحات التقاء الاديان والثقافات الدينية " يضخ عنوان هذه الندوة مجموعة من القيم دفعة واحدة.

فهو يعكس رغبة في صيغة رسولية لدور الاعلام بحيث يكون منصة تظهّر قيما كبرى تتمثل في الدين وتنوع الثقافات الدينية وصولا الى الالتقاء بينها برعاية قد اقول طوباوية للاعلام .

من خبرتي ومن قناعاتي الامر ليس مستحيلا لكنه يزداد صعوبة يوما عن يوم.

في الواقع، العالم مأزوم ويعمه الاضطراب.

ان العودة الى قيم الدين قد تشكل خلاصا. لكنها قد تمسي ايضا معبرا للتعصب الاعمى والوقوع في فخ الانغلاق الطائفي المتشنج. والاستعانة بالاعلام مهمة لكنها قد تؤدي الى السقوط اما في وعظ مسطح واما في تفرقة وفتن.

وكأنه قُدّر للقيم في زمننا هذا ان تصبح سيفا ذا حدين.

دعوني ابدأ بالتحديات والصعوبات التي تواجه الطرح المقدم في هذه الندوة، ليس من باب الاحباط ، وهو لا يصيبني انا المؤمن بقيم الدين والانسان والوطن، انما من باب التوصيف المجرد بحثا عن طريق يخرجنا الى الضوء.

ان الاعلام اليوم في ثورة تخطت كل الحدود.

فهو فضائي قادر على تجاوز الحدود الجغرافية كلها ونقل المفاهيم والآراء على تنوعها .

وهو الكتروني بمتناول الجميع بحيث بات كل الافراد اعلاميين قادرين على بث الاخبار والآراء والصور والافلام . لم يعودوا مجرد ملتقطين للرسالة من خلال المكتوب والمقروء والمسموع بل باتوا صناعا لها ومتفاعلين معها.

في ظل هذه المتغيرات تفلّت الاعلام من قواعد العمل المهني الصحيح ولم يعد خاضعا لمصفاة تنقي من مواده الشوائب وفق مبادئ اخلاقية تردع اي تأثير مضر في المجتمع. لقد تخطت الساحة الاعلامية عتبة الحرية وها هي اليوم تسقط في الفوضى وتجرّ معها في ذلك الجماهير العريضة. لقد بات الهاجس اليوم هو تسليط الضوء على من يكسر مزراب العين وليس على من يجر قنوات المياه، وبات البحث عن الاثارة لاستجلاب المشاهدة والاهتمام بعناصر الاختلاف الحادة هو القاعدة التي يروج لها الاعلام للجماهير. صار عاديا ان يكسر اثنان مختلفان انفي بعضهما آخذين في دربهما مدير الحوار ، او يحطما طاولة الحوار الخشبية على رأسي بعضهما وامسى مألوفا التقاذف بالشتائم المبتذلة والتهديدات كما باكواب المياه. واصبح الصراخ بكلام عنيف المضمون ، طائفي النزعة، مهدد ، متوعد ضمن مشهدية تستجلب العنف والتفرقة ورفض الآخر صورة نمطية يبحث عنها الاعلام. سمعت احد الصحافيين المعروفين يقول عن استضافة شخصية مثل فؤاد بطرس انها ما بتبيع. وكأن وسائل الاعلام باتت بازارا مفتوحا لاستجلاب الاعداد بعيدامن اي قواعد مهنية وانسانية ووطنية.

وسط كل هذا، نتباحث في مساحات للقاء الاديان والثقافات الدينية في زمن تعبر فيه الحياة الدينية في مأزق كبير.

ان للدين معاني سامية وقيما انسانية واخلاقية كبرى مهما كانت هوية هذا الدين. ويبدو ان سقوط الايديولوجيات في العالم وطغيان المنحى الاستهلاكي على المجتمعات والافراد، خلق نوعا من الارتداد نحو الامان الذي يوفره الايمان الديني. لكن المشكلة الاساسية التي تتخذ اليوم منحى عالميا تكمن في السعي الى تغليب التعصب الديني والمذهبي على القيم الدينية الكبرى. وذلك من خلال الممارسات على الارض من جهة ، ومن خلال الاعلام المتفلت من كل الضوابط. ان المخاطر التي يخشى منها تتلخص في تحول الاعلام الى اثارة الفتن بحجة نقل الواقع والدفاع عن المجموعات المضطهدة، او تسطيح المقاربات ما بين المجموعات المختلفة دينيا سعيا الى توفيق غير موفق بين المعتقدات المتنوعة. ولعل الاخطر يكمن في تسليط بعض الاعلام الضوء على شخصيات ظاهرها ديني ملتزم وباطنها ساع الى التفرقة واشاعة الانقسامات المدمرة بين مختلف الطوائف المكونة للوطن. وكأن ذلك يدخل في جزء من عملية تدمير منهجي لمجتمعاتنا المتنوعة الاديان والمتعددة الثقافات.

هذا في المخاطر. اما عن سبل مواجهتها، فاقول ان المطلوب بالدرجة الاولى هو القبول بالتنوع الديني والثقافي في حياتنا المواطنية، اساسا في التعاطي المجتمعي والاستفادة منه حفاظا على اللغة الحضارية المشتركة التي صغناها معا على مدى عقود، وتمسكنا بحتميتها رغم كل الخلافات والاحداث التي عصفت بنا. اما الخطوة الثانية فتكمن في ترجمة الاعلام والاعلاميين لهذا التوجه المواطني في مواجهة الازمات العاصفة والخطيرة التي تحيط بنا وتهدد بنسف حياتنا معا والقضاء على الانجازات الحضارية التي تعاونت كل المجموعات الثقافية والدينية والاجتماعية والمناطقية في تكوينها.

قد يقال ان ما اطرحه الآن هو مبادئ عامة والعبرة لا تكون الا في التطبيق. فالتنوع في وجهه الآخر سبيل الى الفرقة. والاعلام الذي يفترض به ان يكون مساحة التقاء قادر على التحول في لحظة الفتنة الى مفتعل لها ومشارك فيها. الا ان قضية صناعة السلام بين المكونات المنوعة تستحق ان نلتزم بها ونعمل من اجلها. وواقعنا يفرز مع هذا ايجابيات يجدر التوقف عندها.

واقع الحال ان التجربة اللبنانية المتميزة ليست بعيدة من جو التلاقي. وقد تمكن اللبنانيون لسنوات طويلة من بناء صروح من هذا التقارب بين اتباع الديانات والمذاهب المختلفة، في اطار "دولة مدنية تحترم حقوق المواطن" التقت فيها كل الثقافات، واثمرت نجاحات وانجازات على غير صعيد في مراحل متعددة من تاريخنا. فبرهنت ان التقاء الحضارات ممكن رغم الصعوبات وان تصارعها ليس حتميا ولا ممتدا في الزمن. ولعل في التكوين المجتمعي المتنوع الذي يترجمه نظامنا السياسي بوجهه الديموقراطي ما يساعد في تعزيز التوجه نحو جعل الاعلام مساحة لقاء بين المتنوعين.

ان المجتمع المدني اللبناني والقوى الناشطة فيه تتمسك بوضوح باحقاق هذا التقارب، ولعل المبادرات المتنوعة التي تضطلع بها هذه الفعاليات اكبر دليل على القدرة الموجودة على ادارة التنوع والاستفادة من غناه. ونذكر على سبيل المثال لا الحصر، اللقاءات التي تجمع بين مسلمين ومسيحيين في لجان الحوار المسيحي الاسلامي والعيد المشترك التي اقر للسيدة العذراء على انه عيد وطني للمسلمين والمسيحيين معا. واذا كان بعض الاعلام يغطي جزءا من هذه المبادرات الا ان الحاجة تبقى ملحة الى تسليط مزيد من الضوء على مبادرات مماثلة تترجم مساحات من الالتقاء في الظل.

ان ثقافة الانفتاح على الديانات الاخرى وتشجيع الحوار هي عملية تراكمية تحتاج كي تعمم الى دعم الهيكليات القائمة من مدارس وجامعات ومراكز ابحاث ووسائل اعلامية. فمع النهضة الدينية والتوجه نحو التعرف الى الاديان على اختلافها ، وشيوع فكرة تلاقي هذه الاديان وثقافاتها في مساحات مشتركة تبرز الحاجة الى اطلاع كل من يتعاطى بالشأن الديني من الاعلاميين الى معرفة تاريخ هذه الاديان وابرز تعاليمها ومقاربتها بشكل متجرد وموضوعي سعيا الى انارة الرأي العام لمعرفة الآخر المختلف وتعزيز الحوار بين الاديان مدخلا للسلم والاستقرار وتعزيز النسيج الوطني ضمن اجواء من المعرفة المتبادلة والتفاهم.

المطلوب هو اعلام نظيف وكفوء ومتخصص فهل نحن قادرون؟ الاكيد اننا نسعى.

الإعلام والدين والثقافة

لور سليمان صعب

"الإعلام ومساحات التقاء الأديان والثقافات الدينية" عنوان اخترتموه لندوتنا اليوم، ولكن يجب في البداية التمييز بين الإعلام والثقافة من جهة، وبين الإعلام والتاريخ من جهة ثانية. فبينما يعمل الإعلام على الآني ليصنع رأيا عاما، يعمل الدين والثقافة على الخالد ليتفرغا لتشكيل الذوق العام والسمو بمستوى التلقي. ولذلك، فالإعلام مطالب بالسرعة في المواكبة وإلا تقادمت أحداثه ومواضيعه وأحيلت على التاريخ الذي يتروى في دراساته إلى حين انطفاء الهياج الذي يرافق عادة الأحداث واتضاح مسار الأمور..

وعليه، يصبح دور الإعلام، مقارنة مع الثقافة والدين والتاريخ، هو دور المواكبة والاسراع في المعالجة،

قد يتساءل البعض وللوهلة الاولى ما هي علاقة الاعلام بالدين، نقول ان رسل السيد المسيح كانوا اول الاعلاميين الذين حملوا كلمة الله ونشروها في العالم اجمع، اما ما هي علاقة الاديان والثقافات الدينية بالاعلام وكيف للاعلام ان يتدخل في الشاردة والواردة وحتى في شؤون الديانات والحوار في ما بينها؟ نقول:" نعم ايها السادة ان للاعلام دورا فاعلا في هذا الموضوع، بعدما باتت تكنولوجيا الاتصالات ووسائل الإعلام الجديدة، تشكل قوة جديدة لا يستهان بها. فهذه الوسائل أدت بالفعل لإحداث تحولات وتغيرات جذرية متسارعة في كل مجالات

الحياة، وأصبحت من أسهل وأسرع الوسائل وأقربها استجابة وارتباطا بحياة الأفراد، وبخاصة مواقع التواصل الاجتماعي، التي انتشرت في الآونة الأخيرة، وأصبحت مصدرا لتلقي الأخبار والمعلومات، ومكانا غير مباشر للحوار، فمثلا نرى ان شخصا يتحدث الى شخص آخر قد يكون من غير دينه عبر مواقع التواصل الاجتماعي ويبني علاقة اجتماعية معه، ويتناقشان بطريقة غير مباشرة في شؤون الدين والسياسة والثقافة وغيرها من المواضيع.

لقد استطاعت تكنولوجيا الاتصالات ووسائل الإعلام الحديثة، مثل الهواتف الجوالة والمواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي الشهيرة مثل «فيس بوك» و«تويتر» و«يوتيوب» وغيرها، أن تصبح منابر إعلامية جديدة، لإحداث تغييرات وتحولات جذرية كثيرة، وبخاصة في المجالات السياسية، في الكثير من المجتمعات والدول حول العالم، حيث تعد حاليا من أسرع وسائل الاتصال تطورا ونموا، لخلق وتشكيل تواصل فعال بين الكثير من الأفراد حول العالم، ويرجع ذلك للكثير من الخصائص والمميزات التي تتمتع بها هذه الوسائل الجديدة، وتكسبها دينامية حراك فريدة وجديدة.

ولكن السؤال المهم المطروح، هو: كيف يمكن أن نستفيد بفعالية من الآفاق الواعدة لتكنولوجيا الاتصالات ووسائل الإعلام الجديدة في كل مجالات التنمية وجوانب الحياة، للنهوض بالأفراد والمجتمع؟ بمعنى آخر كيف يمكن الاستفادة من استخداماتها في المجالات السياسية، والانتقال بها لاستثمارها في كل المجالات التنموية في المجتمع، من علمية ودينية وأخلاقية وتربوية واجتماعية وأمنية ومرورية واقتصادية، على سبيل المثال، استخدامها في تغيير اتجاهات ومفاهيم الأفراد الخاطئة نحو موضوع ما أو تجاه قضية ما، أو تشجيع

وتعزيز قيم وأخلاقيات إيجابية مثل التسامح والتصالح والإيثار والحب والإخاء والنظام والنظافة والتعاون والعمل بروح الفريق وسلامة الصدر وطهارة القلب، وغيرها من قيم وأخلاقيات إنسانية واجتماعية نبيلة تسهم في مجموعها في تقدم ونهوض الأفراد والمجتمع. والسؤال الآخر الأكثر أهمية، هو: ما الضوابط والتشريعات والقوانين الضابطة، التي يمكن وضعها لوسائل الإعلام الجديدة وبخاصة مواقع التواصل الاجتماعي، لتقنين المسؤوليات والحقوق وحماية مساحة الحرية الممنوحة لها، ولضمان الاستخدام الجيد لهذه الوسائل، وعدم انحرافها عن الطريق الصحيح؟

ويرى الخبير الفرنسي، ايف رونار، مدير تنمية التعاون الدولي في معهد الصحافة في ليل (شمال فرنسا)، ان أنجع السبل لإقامة جسور تعاون بين الإعلاميين في العالمين الغربي والإسلامي، تكمن في التركيز على"الجانب العلمي والواقع اليومي لحياة الناس التي يعالجها الإعلاميون".

ويعتبر رونار أن أداء الإعلامي هو إلى حد كبير انعكاس لمجتمعه أو فئات من المجتمع. إذ لا يمكن للصحافي أو وسيلة الإعلام أن يكون ضد جمهوره. لكن يتعين الاجتهاد من أجل البحث عن المشترك مع الثقافات الأخرى من خلال بلورة نماذج عملية وواقعية تشجع الحوار والتفاهم.

فهناك وجهات نظر مختلفة بين الاعلام العربي والاعلام الاوروبي فمثلا قضية الرسوم المسيئة للنبي محمد وفيلم "براءة المسلمين" الذي أنتج في أميركا وأثار ردود فعل غاضبة في لبنان وفي العالم الإسلامي، يعتبره إعلاميون في العالم الإسلامي "مسا بالمقدسات"

في حين يتعامل معه إعلاميون آخرون في دول أوروبية باعتباره قضية تتعلق بـ"حرية التعبير والفن".

وعلى الرغم من إقرار الجانبين من إعلاميي العالمين الغربي والإسلامي بوجود مبالغات وأحكام مسبقة وتصورات سلبية عن الآخر، فأن الخلاف قائم في النظرة لدى الجانبين، وحتى في داخل المؤسسات الإعلامية نفسها، حول المدى الذي يمكن أن تذهب إليه حرية التعبير وتناول القضايا الحساسة في الأديان والثقافات الأخرى.

واليوم يشهد العالم عددا من المبادرات في مجال حوار الاديان ولاسيما وسط ما يحصل في العراق وسوريا من اعمال عنف تحت اسم الدين، لكن هذه الحوارات لا يمكن ان تؤتي ثمارها من دون الاعلام كأحد اعمدة الحوار في عالم اليوم.

ولكن الآلة الإعلامية للحوار ما زالت تتعثر بسبب الخلط والتشابك بين الاعلام والسياسة وتوظيف حوار الاديان لخدمة الاهداف السياسية وبقاء حوار الاديان حبيس الغرف في المؤتمرات والندوات واصبح الحديث عن حوار الاديان ينتهي بمجرد نهاية تلك الفعاليات.

وبما ان الصحافة هي رسالة قبل ان تكون مهنة على كل اعلامي ان يتجرد من كل الميول الدينية والسياسية ويلتزم الموضوعية حتى يتمكن الاعلام من اداء رسالته في نشر الوعي والتقاء الثقافات الدينية .

من هنا نقترح:

1. إنشاء شبكات للتواصل بين الإعلاميين من مختلف الاديان والمناطق، لان الفرز المناطقي يؤثر سلبا على الحوار والتفاعل.

2. وضع إجراءات محددة وقواعد صارمة لمنع الإساءة للمعتقدات الدينية والقيم الأخلاقية للآخر.
3. تكثيف البرامج الإذاعية والمرئية والتحقيقات الصحافية، بما يزيل الرواسب التي علقت في أذهان البعض عن الصور الحقيقية للأديان.
4. تعزيز ثقافة حقوق الإنسان والتمييز بين حرية التعبير والإساءة للأديان.
5. خلق آليات جديدة من التواصل بين الإعلاميين المسيحيين والمسلمين.
6. التعريف بالروح السمحة للأديان.
7. تعميم ثقافة الحوار وأدبياته على مواقع الإعلام الاجتماعي وتوجيه الإعلام الديني بخاصة إلى قضايا الحوار ومشتركاته الوطنية والإنسانية.
8. ضرورة التعارف والتعاون لمواجهة القضايا الشائكة التي يعاني منها المسيحيون إزاء المخاوف وتحديات الهجرة المسيحية.
9. حض وسائل الاعلام على مكافحة كل أشكال التمييز العنصري والديني والمظالم والمهانات التي يتعرض لها الإنسان بسبب انتمائه العرقي والديني.

هذه بعض الاقتراحات التي ارى ان وسائل الاعلام قد تساهم في شكل او بآخر بابتكار هذه المساحات من الالتقاء بين الأديان والثقافات الدينية.

الحلقة الرابعة:

دور المجلس الوطني في المساءلة والتصويب

المحاضرون:

الاستاذ عبد الهادي محفوظ – الاستاذ كميل منسّى – الاستاذ ميشال معيكي[22]

بإدارة د. مصطفى الحلوه

[22] لم نستلم أية مداخلة مكتوبة من الأستاذ ميشال معيكي

المجلس الوطني للإعلام وعمله

عبد الهادي محفوظ

يمتلك الاعلام المرئي والمسموع تأثيرا غير عادي في صناعة الرأي العام وتوجيهه. فالشاشة تدخل إلى كل بيت ولها سحرها الخاص ذلك أنها تزامن بين الصوت والصورة وتعطي بعدا إضافيا للخبر كما تزامن الحدث...وهكذا أصبح الاعلام والاعلان المرئي يسوّق السياسات والاشخاص والبضائع. ومن هنا الحاجة إلى مناقبية إعلامية وإعلانية. فالاعلام يمكن أن يكون بنّاء أو هدّاما وفقا للوظيفة التي نريد أن نعطيها إياه. وهو قادر على الإثنين معا.

ففي مراحل الإنقسام السياسي والطوائفي تغلب وظيفة الإنقسام وفي مرحلة السلم الأهلي وفي ظل دولة المؤسسات تغلب وظيفة البناء والوحدة. وهذا ما نأمله في المرحلة الحالية.

البيان الوزاري الأول لحكومة الاستقلال الأولى في 7 تشرين الأول (أكتوبر) 1943 اعتبر أن الطائفية " تقيّد التقدم الوطني من جهة وتشوّه سمعة لبنان من جهة أخرى فضلاً عن أنها تسمّم روح العلاقات بين الجماعات الروحية المتعددة التي يتألف منها الشعب اللبناني. وقد شهدنا كيف أن الطائفية كانت في معظم الأحيان أداة لكفالة المنافع الخاصة. كما كانت أداة لايهان الحياة الوطنية في لبنان إيهاناً يستفيد منه الأغيار"... والواضح أن الطائفية السياسية هي

مصدر أساسي من مصادر الانقسام اللبناني والنزاعات اللبنانية. وهكذا يمكن للاعلامي اللبناني أن يُسهم في بلورة مفهوم أننا نريد أن نكون مواطنين في وطن لا مواطنين في طوائف ومزارع سياسية وهذا يتطلب إسقاط لغة التحدي في العلاقة بين اللبنانيين وبين الموالاة والمعارضة خصوصاً وأن تكوين لبنان الهش يجعله أكثر عرضة من غيره في لحظة الضغوط والتأزم التي تمر بها المنطقة . فالتفاعل بين الطوائف على قاعدة المواطنية يغني حوار الطوائف ويجعل من الصيغة اللبنانية التي هي عبارة عن حوار تفاعل بين الأديان رسالة حضارية الى العالم على ما يقول ويستنتج الامام موسى الصدر ويجعل من لبنان ليس مجرد بلد بل رسالة على ما انتهى إليه قداسة الحبر الأعظم البابا يوحنا بولس الثاني ...

هناك قول مأثور يصلح لتوصيف المجتمع السياسي اللبناني والإنقسام "كثرة الخلاف شقاق. وكثرة الإتفاق نفاق". وفي هذا المجال الولادة الصعبة لحكومة المصلحة الوطنية قد تكون الخطوة الأولى الصحيحة على طريق الألف ميل. فولادتها سحبت عنصر التوتر في العلاقة بين الطوائف. والأهم على الصعيد الإعلامي أن ولادة حكومة المصلحة الوطنية أقصت الخطاب الإعلامي الطوائفي وأنتجت خطابا هادئا وليس متوترا. ومن هنا يمكن البناء على فترة الهدوء السياسي الحالية لمحاصرة التوترات الأمنية وعواصف المنطقة والفكر المتطرف. كما يمكن أن يتيح القرار السياسي الواحد المتوفر في ظل حكومة المصلحة الوطنية لإعلام بنّاء لا يملك حماية سياسية وطوائفية.

كما قال ابن خلدون : العصبيات لا تبني أوطانا. وهذه العصبيات اصبحت السمة الاساسية في حسابات المجتمع السياسي وفي الترويج الطوائفي.

وهكذا في التلاقي الذي حصل على تشكيل حكومة المصلحة الوطنية يمكن للإعلام أن يساهم في استثمار هذا التوافق والبناء عليه بقطع الطريق على التوترات والعصبيات ولإطالة فترة الهدنة باعتبار أن التاريخ اللبناني هو تاريخ حروب تقطعه هدنات طويلة أو قصيرة طالما لم تُربط فكرة الدولة بقيام مواطنية حقيقية وطالما هناك سقوف متعددة لهذه المواطنية. بمعنى آخر السلم الأهلي الظاهري الذي نشهده الآن هو مؤقت وعابر ما لم يتم التشديد على "المشترك" بين اللبنانيين.

وأما المناقبية الإعلامية المطلوبة فيمكن تحديد عناصرها في القانون المرئي والمسموع رقم 94/382 والذي شدّد على الأمور الآتية:

- الإلتزام بالموضوعية والإستقلالية والأمانة والتنوع .
- الإبتعاد عن المبالغة وتقديم صورة حقيقية واضحة.
- الإلتزام بالمواثيق والأعراف الدولية والتعامل الشفاف مع الأخبار.
- تعزيز روح التسامح والألفة والتشجيع على ثقافة الحوار لا الخلاف.
- الإعتراف بالخطأ لدى وقوعه والمبادرة إلى تصويبه وتفادي تكراره.
- التمييز بين النقد والتجريح.
- عدم بث كل ما من شأنه إثارة النعرات الطائفية أو التعرض للنظام العام ومقتضيات المصلحة الوطنية أو التحريض على لعنف في المجتمع.
- عدم بث كل ما يمس بالآداب العامة ويخدش الذوق العام.
- الترويج لحوار الثقافات والأديان بديلا من مقولة حرب الحضارات.

- إغناء المشاهد والمستمع والقارئ بالمعارف والثقافات وتعريفه بحرياته وحقوقه الأساسية وواجباته تجاه عائلته وشعبه.
- اداء المؤسسات الإعلامية رسالتها كأدوات فاعلة في بناء الإنسان وتطوير الذوق العام.
- احترام الشخصية الإنسانية وحرية الغير والطابع التعددي في التعبير عن الأفكار والآراء.
- التركيز على دور التنمية في تعزيز و ربط الأطراف والأرياف بفكرة الدولة.
- يمكن للمؤسسات الإعلامية استنادا إلى القوانين حجب كل تصريح سياسي فيه مساس بكرامة الآخر أو الإعتداء على حريته أو التحريض على الإثارة الطوائفية والسياسية.
- في ظل التوافق الحالي يمكن للحكومة الجديدة أن تستظلّ بإرادة سياسية واحدة في مجال الإعلام تتيح تطبيق القانون المرئي والمسموع وقانون المطبوعات وترفع غطاء الحماية السياسية والطوائفية عن هذه المؤسسات.
- يمكن للإعلام أن يصوّب الأداء السياسي ولا يعطي فرصا للإنقسام السياسي والطوائفي في التحوّل إلى "حالة اسرائيلية" محكومة بالهواجس والمخاوف المتبادلة وتفسح المجال أمام اسرائيل للتسلل إلى "الداخل اللبناني" سواء عبر الجواسيس أو عبر تخريب السلم الأهلي.

واستناداً لقانون المرئي والمسموع، على المؤسسات التلفزيونية والاذاعية ان تبث بمعدل: ساعة اسبوعياً برامج للتوجيه الوطني وبرامج تربوية وارشادية وسياحية دون مقابل بناء على طلب وزارة الاعلام وفي الاوقات المحددة في دفتر الشروط. تؤمن وزارة الاعلام المواد المطلوب بثها او تعتمد مواداً متوفرة لدى المؤسسة؛ 166 ساعة تتناول

المجالات المنوعة الثقافية والاجتماعية والرياضية والتوثيقية والتنموية (البيئة، الصحة العامة، الارشاد الزراعي، الاسرة، السكان والمناطق اللبنانية كافة؛ 146 ساعة لبرامج الاطفال والناشئة والشباب؛ ساعة واحدة على الاقل لبث برامج التوجيه الوطني وبرامج تربوية وصحية وارشادية وثقافية وسياحية دون مقابل – فترة البث بين الخامسة والسابعة. على المؤسسة التلفزيونية: عدم بث افلام وبرامج تتسم بالعنف والتشويق الجنسي قبل العاشرة والنصف ليلاً؛ عدم الترويج لهذه الافلام والبرامج قبل الساعة التاسعة والنصف ليلاً؛ عدم بث برامج الرسوم المتحركة المبنية على مواضيع العنف المبالغ فيه والذي يؤثر على مخيلة الاطفال والاحداث؛ الامتناع كلياً عن عرض الافلام الجنسية المصنفة X.

أما لجهة المخالفات الإعلامية التي تتكرر والتي ينبغي أن تكون موضوع مساءلة فغالبيتها تأتي في باب الإثارة الطوائفية والسياسية أو في عدم الإلتزام من بعض المؤسسات بقواعد احترام التعبير المتنوع أو في تقديم مواد إعلامية تقع في دائرة رفع مستوى التشنجات السياسية والطوائفية.

أما لجهة المناقبية الإعلانية فقد تمّت الإشارة إليها في الفصل الثامن من قانون المرئي والمسموع رقم 94/382:

<u>المادة السادسة والثلاثون:</u>

يتوجب على المؤسسات التلفزيونية والاذاعية عند بثها لي اعلان ألا يحتوي على ما يخدع المستهلك ويضر بصحته ومصلحته وألا يحتوي عل عناصر تسيء للنشء والاخلاق العامة.

<u>المادة السابعة والثلاثون</u> : تعد الاعلانات بوضوح وسهولة وبالشكل الذي يميزها عن البرامج والمواد التي تتخللها ، ومختلفة عنها من الناحيتين

السمعية والبصرية ، ولا يسمح في الاعلانات باستخدام وجوه وأصوات الاشخاص الذين يقدمون الاخبار.

المادة الثامنة والثلاثون :

تبث الاعلانات بين برنامج وآخر ، ويمكن بثها خلال البرنامج الواحد شرط ألا تؤثر في وحدته وقيمته ، ولا تضر بحقوق أصحاب الحقوق الأدبية والفنية .

المادة التاسعة والثلاثون :

يتوجب على كل مؤسسة بث أن تنشئ ادارة أو تتعاقد مع شركة (REGIE) للاعلانات تؤمن لها الاعلانات وتدير شؤونها الاعلانية .

يمنع عل ادارة الاعلانات في مؤسسة الاعلام المرئي والمسموع أو الشركة الاعلانية المتعاقدة معها أن تلزم اعلاناتها حصريا لوسيط اعلاني واحد .

منعًا للاحتكار لا يحق لمالكي المؤسسة الاعلامية المرئية والمسموعة أو الشركةالاعلانية المتعاقدة معها (REGIE) أو أزواجهم أو أولادهم المساهمة في أكثر من شركة واحدة ، وكذلك لا يحق لموظفي شركة (REGIE) المتفرغين أن يعملوا في أكثر من شركة اعلانية واحدة ، كما لا يحق لشركة (REGIE) أن تخدم أكثر من مؤسسة تلفزيونية واحدة ومؤسسة اذاعية واحدة .

المادة الاربعون : تنظم بقانون خاص الامور المتعلقة بالاعلان التي لم يرد عليها نص في هذا القانون .

وفي الفصل الرابع من دفاتر الشروط رقم 96/7997:

على المؤسسة التقيد بالأحكام القانونية التي تنظم الإعلان في المؤسسات الإعلامية وخاصة القانون 94/382 والقانون المتعلق بالإعلان وسائر القوانين والأنظمة المرعية الإجراء على ان تحترم القواعد التالية:

1-الإمتناع عن بث أي اعلان يحتوي على ما يخدع المستهلك ويضر بصحته ومصلحته ويسيء للنشىء والأخلاق العامة وتطبق على المواد الإعلانية نفس المبادىء التي تحكم المواد البرامجية.

2-تقديم المواد الإعلانية بوضوح وبشكل يميزها على البرامج والمواد التي تتخللها، وتكون مختلفة عنها من الناحيتين السمعية والبصرية.ولا يسمح في الإعلانات بإستخدام وجوه وأصوات الأشخاص الذين يقدمون الأخيار او البرامج.

3-بث الإعلانات بين برنامج وآخر.ويمكن بثها خلال البرنامج الواحد شرط الا تؤثر على وحدته وقيمته ، والا تضر بحقوق اصحاب الحقوق الأدبية والفنية.

4-عدم بث الإعلانات للبرامج التي تحتوي العنف والتشويق الجنسي قبل التاسعة والنصف ليلاً.

5-عدم بث الإعلانات لأي نوع من المناسبات او الإحتفالات او المهرجانات او ما شابه اذا كانت غير مرخصة قانونا.

وفي التجربة أن هناك إعلانات تسيء للأطفال. كما في الحملة الإنتخابية مثلا. كان هناك إعلان منعته لجنة الرقابة على الإنتخابات يتناول أطفالا يتقاذفون الكرة التي تتحول إلى قنبلة تحت قدم أحد الأطفال... المخالفة كانت هنا واضحة. ففي الوقت الذي يحذر المجتمع الأطفال من القنابل العنقودية تتفجّر بهم قنابل الدعايات الطوائفية الإنتخابية.

أيضًا كنا نتابع الحملات الإنتخابية عبر اثنين من ممثلي المجلس الوطني للاعلام في لجنة المتابعة الانتخابية حيث لجأ البعض إلى استخدام شعارات سياسية حزبية تتعارض مع الأخلاق... وكذلك من المسيء في الاعلان استخدام جسد المرأة وعريّها للترويج إلى بضاعة معينة أو دولاب سيارة.

أيضًا أمر مسيء يتم وضع لوحات الإعلان على الطرقات العامة بشكل غير مناسب يؤدي إلى حوادث سير... ومن الأمور الملفتة للنظر أنه في الكثير من الإعلانات هناك رداءة واضحة في استخدام اللغة العربية. وكذلك الترويج لأدوية الأعشاب غير المثبتة طبيا.

ما نحتاجه إعلاما نظيفا وإعلانا نظيفا. وتعديل قانون المرئي والمسموع لجهة إعطاء المجلس الوطني للاعلام صلاحيات تقريرية. وكذلك وضع قانون للإعلان وقانون للبث المرمز وتنظيم المواقع الإلكترونية التي لا تخضع عمليا إلى أي متابعة.

أما في الظرف الراهن فإن المعالجة الفعلية هي في تطبيق القانون. وهذا الأمر يقع على عاتق السلطة التنفيذية. فالمجلس الوطني للإعلام صلاحياته استشارية حتى اللحظة. ونحن نعتبر أن من مقوّمات لبنان الأساسية هي الحريات الإعلامية فيه. وهذا ما نصّت عليه المادة الثالثة من القانون المرئي والمسموع. وبالتالي يعتبر المجلس الوطني للإعلام أنه لا بد من إلغاء عقوبة الإقفال أو وقف بث المؤسسات وأنه من الأفضل استبدال ذلك بالغرامات المالية. فالمصدر الفعلي لتمويل المؤسسات المرئية هو الإعلان الذي لم يعد يكفي لأكثر من محطتين على الأكثر. ومن هنا الحاجة إلى دمج المؤسسات المرئية المتعثرة كما هناك حاجة لتخفيف الرسوم والأعباء المالية عن المؤسسات... والأهم للوصول إلى إعلام وإعلان نظيفين هو رفع الحماية الطوائفية والسياسية عن المؤسسات وأيضا أن تحظى الفضائيات العربية والغربية بترخيص من المجلس الوطني للإعلام حتى تكون خاضعة لما ورد في القانون المرئي والمسموع الذي يحيل إليه قانون البث الفضائي في مجال الأداء الإعلامي. فعندما تتحول المؤسسات المرئية إلى متاريس للطوائف وزعاماتها وبحماية طوائفية يتحول المجلس الوطني للإعلام

إلى مؤسسة وعظ... ومن هنا نراهن أن تمتلك حكومة المصلحة الوطنية رؤية إعلامية وأن ترعى المشترك بين اللبنانيين بحيث لا يكون الإعلام مدخلا للإنقسام ومشاريع فيدرالية أو كونفدرالية وتجديد الحروب الأهلية.

وبالطبع فإن فكرة الدولة القادرة والعادلة والقوية هي ضمانة تطبيق القانون في ظل قرار سياسي واحد. فالخروج من التفلت الإعلامي بأخطر وجوهه التحريض على الطوائفية ومعه التفلت الإعلاني بوجه الترويج لمزارع الطوائف أو الخروج عن القانون لا يمكن محاصرته إلا بمناقبية إعلامية وإعلانية حدّدها القانون ومواثيق الشرف الإعلامية وبإرادة سياسية جامعة. وعندها يمكن للمجلس الوطني للإعلام الذي هو مرجعية الإعلام المرئي والمسموع أن يمارس صلاحياته وأن يضمن الإلتزام بالمناقبية الإعلامية والإعلانية تحت عنوان لا للتفلت ولا للتزمت.

هناك شكاوى كثيرة من برامج التوك شو ومن برامج النكات السخيفة أو التي تستخدم العبارات البذيئة...ومثل هذه البرامج كانت موقع شكوى من الناس ومن النخب الثقافية. وكان المجلس الوطني للإعلام قد رفع بها توصيات إلى الحكومات على اختلافها وبقيت طي الأدراج. كما لفت المجلس الإنتباه إلى المقدمات الإخبارية التي تتضمن آراء سياسية لا يسمح بها القانون المرئي والمسموع باعتبار أن المؤسسات المرئية تستخدم الفضاء الذي هو ملك عام يفترض دقة المعلومة وصحتها حرصا على حق المواطن في الإطلاع والإستطلاع.

وأخيرًا، ثمة مخالفات جوهرية تتعلق بتأجير الموجات الإذاعية لمؤسسات أجنبية. هذا يفترض من الحكومة اتخاذ موقف عند تجديد التراخيص باعتبار أن الموجات هي ملك الدولة ويمكنها التحكم بها.

في كل الأحوال، هناك معالجات في مشروع قانون الإعلام الموحَّد الذي انتهت اللجنة البرلمانية الإعلامية من التوافق حول بنوده والذي يلحظ حلولا تُخرج متابعة الأداء الإعلامي المرئي والمسموع من الإستنساب السياسي والطوائفي كما تعطي المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع صلاحية التقرير ومنح القطاع الخاص العربي والدولي إمكانية التوظيف المالي بنسب محددة تبقى فيها السيادة على الإعلام للبنانيين ما يتيح أن يكون لبنان عاصمة إعلامية للعالم العربي وللتواصل مع الخارج.

دور المجلس الوطني في المساءلة والتصويب

كميل منسى

من حديقة المركز الدولي لعلوم الانسان الذي يستضيفنا اليوم، كان لي قبل خمسة عشر عاماً، سنة 1999، شرف المساهمة في اطلاق منظمة الاونيسكو إعلان الامم المتحدة لسنة 2000: "السنة الدولية لثقافة السلام واللاعنف".

أختيرت بيبلوس سنتذاك مع ست مدن رموز لأن الأبجدية أبحرت منها ولأن لبنان الذى عانى طويلاً عنفاً يصدر منه من غير ان تكون له فيه يد ، وعنفاً يوجه اليه لأسباب خارجة عنه، إنتصر وثبّت ثقافة السلام ، وعاد الى الاسرة الدولية عضواً عاملاً في صنع السلام لا عبئاً عليه. واليوم يستضيفنا المركز الدولي لعلوم الانسان مجدداً في مدينة جبيل بالتعاون مع مؤسسة هانز زايدل لتبادل الرأي في " دور وسائل الاعلام حيال الواقع الطائفي في لبنان". ولا مكان أفضل لورشة العمل هذه، من الارض التي انطلق منها الحرف.

لقد تناول المؤتمرون أمس واليوم الاختلاف الديني الذي قد يؤدي، في بعض الظروف، الى خلاف بين المواطنين وهذا امر كارثي إختبرناه، ودور الأعلام في بناء دولة المواطن وهذا دور ايجابي إفتقدناه، وفي توسيع مساحات إلتقاء الاديان والثقافات وهذا هدف لا نزال نسعى اليه لاهثين.

ان دور المجلس الوطني للاعلام المرئي والمسموع في المساءلة والتصويب، في غاية الاهمية والصعوبة معاً. نظراً إلى استقواء بعض الافرقاء بمن يلوزون بهم على الدولة. كل طائفة أو مذهب أو تكتل سياسي، وكل طالب وجاهة وصاحب طموح سياسي بنى دويلته وجهزها بتلفزيون واذاعة وصحيفة ومواقع تواصل إجتماعي تغذي رأياً عاماً خاصاً به وتتغذى منه دونما حساب تؤدي لاي مرجع كان. وكلما أوشك رأي عام أن يصطدم برأي آخر يضع المواطنون أيديهم على قلوبهم خشية ان تعود الايام التي طالما صلّوا لترحل عنهم.

لقد وجدت الديموقراطية في الأصل لحماية المواطن من تسلّط الدولة. وها نحن نطالب بالديموقراطية من أجل حماية الدولة من تسلّط مجموعات باتت أشّد بأساً منها.

سلطانان يحكمان الاعلام: الدولة و المال. مهمة المجلس الوطني للاعلام ان يأخذ على عاتقه هذه المهمة في الاعلامين الخاص والرسمي . إلاعلام الرسمي مغلوب على أمره، خائفاً، لا سلطة تحميه ولا مال ينعشه أما الاعلام الخاص فمالك سعيداً لا حسيب ولا رقيب، يضع هو نفسه قواعده وقوانينه، ويدّعي فرضها على جمهوره، كما على من يُفترض أنهم هم من يُرسي القواعد ويسن القوانين.

الاشكالية هي ذاتها في كل وسائل الاعلام والمجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع هو حارس الهيكل فيها : اين تقع الحدود بين ما نستطيع قوله وما يجب الاّ نقوله وما نتمنّ ان نعبّر عنه من غير أن نتمكن من ذلك؟ الاعلام الرسمي عادة يضيق مساحة ما يمكن قوله ويوسع مساحة ما ينبغي ألا نقوله ويكاد يمنع إمكان قول ما هو نرجوّ. بينما الاعلام الخاص يسلك الطريق المعاكس وغالباً يبالغ. وكلاهما على خطأ.

قانون البث التلفزيوني والاذاعي دخل عامه العشرين ولم يبلغ سن الرشد. إنه في حاجة الى تعديل وتطوير كي يتماشى مع ما وصلت اليه التكنولوجيا على صعيد الاعلام الحديث. طُرح الصوت أكثر من مرة، لكن لا حياة لمن تنادي. والمخطط التوجيهي للقنوات والترددات، والمرسوم التطبيقي لهيئة تنظيم البث المرئي والمسموع، قابعان في الادراج.

أولى مهمات سلطة الاعلام المرئي والمسموع في دول العالم هي الحرص على إبعاد مؤسسات الاعلام عن التجاذبات السياسية التي قد تشكل خطراً على المصلحة الوطنية أو تهدد وحدة افراد الشعب. في لبنان لا تتورع وسائل الإعلام عن أن تكون أداة للعبة سياسية أو تجارية، على حساب المصلحة العامة أحياناً ،من دون أي رادع، فالمجلس الوطني لا حول له في غياب المراسيم التطبيقية ، ولا قوة ما دام دوره لا يعدو الاستشارة.

أمام هذا الواقع، يخيل الى المرء ان السلطة أوجدت المجلس لاسباب لا علاقة لها بالاهداف المعلنة. هل ارادته جهازاً شكلياً تحمي به القرارات التي اتخذتها بمنح رخص لعدد من الاذاعات والتلفزيونات التي لا تتوافر فيها الشروط المطلوبة. أم ارادته غطاءً لإبقاء الوضع الاعلامي على ما هو في إنتظار ألاّ يعود للحوار الساخن دور في الصراعات القائمة بين أهل الحكم؟

أسئلة يطرحها كثيرون. ولكن كائنة ما تكون الأوضاع سيئة، علينا أن نكفّ عن جلد أنفسنا لأن أعلامنا لا يزال أفضل مما هو في سائر دول المنطقة، مع الاحتراز والتحسب لمخاطر إفلات الزمام من أيدينا.

في عدد من دول المنطقة أنتجت الاوضاع الاجتماعية والسياسية قوانين وأنظمة حدّت من الحرية ومعها الديموقراطية التي هي شرط وجود الاعلام الصحيح المبني على الحوار. يدّعي الحاكم أن الاعلام خطر على الحرية، بينما الواقع أنه يرى في الحرية سلاحاً يخشى في غفلة منه، ان يوجه اليه، فباتت الساحة الاعلامية ملكاً لمن حكم، بالسلطة أو بالمال، وبات الرأي العام لا منبر له ولا صوت يعبّرعنه.

وتعاظمت مشكلة الاعلام العربي مع سقوط السياسة العربية منذ هزيمة فلسطين. ارادت الانظمة ترميم صورتها فجعلت الاعلام تابعاً لها. ماذا كانت النتيجة؟ في محاولتها جعله أداة تجميل، أفرغت الاعلام من معناه الحقيقي مرآة للرأي العام، فتحول بوقاً لا يحظى بالصدقية والاحترام.

لا بدّ هنا من طرح الأسئلة:

* هل الاعلام خطر فعلاً على الحرية أم على بعض الأنظمة؟

* هل بعض الأنظمة هي التي تغتال الحرية بتقييدها الأعلام، أم أن هناك أيضاً نوعاً من الأعلام على استعداد لبيع أي شيء بما فيه الحرية؟

* هل يمكن إستنباط حل لمجتمعاتنا يتعاون فيه حكم متزن واعلامٌ واعٍ؟

* هل يمكن مواصلة التضييق على الاعلام وقد دخلنا القرية الكونية ولم يعد في وسعنا منع المعلومات المرسلة عبر الاقمار الاصطناعية من الوصول الينا؟ فالمعرفة لم تعد قابلة للحجز.

في المقابل، هل يمارس الاعلام المرئي والمسموع الاخلاقيات التي تفرضها عليه المهنة؟ أكتفي هنا بذكر البعض منها: الصدق لأن الحقيقة هي

المحرك الاعلامي، واحترام كرامة الانسان بعدم خداعه محاولة إبتزازه، والنزاهة بالتزام الحياد والمسؤولية من طريق التحقق من صحة الخبر، والعدالة إذ ان المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات ولا بدَّ أن يكونوا كذلك متساوين أمام وسائل الأعلام.

هل يساهم الأعلام المرئي والمسموع في تبريد الأجواء السياسية المشتعلة والتي تهدّد باحراق البيت أم أنه يصبّ على النارزيتاً؟

هل حرية التعبير متاحة للجميع أي هل تعدّدية التعبير مؤمنة للمجتمع السياسي؟

هنا دور المجلس الوطني لوسائل الإعلام المرئي والمسموع في السهر على حماية هذه الوسائل من أهل السلطة، لأن السياسة مهنة غريبة تفترض توافر قدرتين لا ترابط بينهما: معرفة سبل الوصول الى الحكم ، وسبل ممارسته. والمشكلة هي أن لا شيء يضمن أن يكون من يعرف طريقة الوصول، يعرف أيضاً طريقة الحكم . ومن مهمات المجلس أيضاً السهر على الحؤول دون خرق وسائل الاعلام المرئي والمسموع القوانين على نحو يهدد الحريات الفردية والسلامة العامة.

هل يضطلع المجلس بالدور الذي من المفترض ان ينهض به؟ الجواب طبعاً لا. أما المسؤول، فالدولة المستضعفة التي آثرت ألاّ تُسلح المجلس بصلاحيات تتيح له اثبات وجوده. أضف الى ذلك لعبة المحاصصة التي أعطبت المجلس كما فعلت بباقي الإدارات والمؤسسات. والمسؤول أيضاً هو الاعلام المرئي والمسموع الخاص الذي في ظل الدولة المستضعفة تخطّى الحدود التي رسمها له القانون.

كيف معالجة الوضع؟

الواقع لا يشجّع على التفاؤل. الخطوة الأولى ينبغي ان تكون الاتفاق، في أسرع وقت ممكن، على صيغة نهائية لقانون الاعلام المرئي

والمسموع (وفي الادراج أكثر من صيغة) واصدار المراسيم التطبيقية وعدم التردّد في تطبيقها فور صدورها وكذلك إعادة النظر في طريقة تعيين اعضاء المجلس وفي صلاحياته.

إن ما نصبو اليه، نحن أهل الاعلام، هو مجلس عنوانه الكفاية لا المحاصصة، يتمتع بصلاحيات تنفيذية ويعمل على تنقية المشهد الاعلامي كي نصل إلى معادلة من أبرز بنودها:

1- ان يتحول الاعلام الرسمي إعلاماً عاماً

2- أن يكفَّ الحاكم عن إعتبار الأعلام إمتداداً لسلطته وسلاحاً في يده

3- أن يكفَّ بعض الأعلاميين عن إعتبار السلطة مصدر رزقهم وإرتقائهم الاجتماعي.

4- أن يقتنع رجال الأعلام أنهم ليسوا مسؤولين أمام رجال السلطة الذين يكتبون عنهم إنما أمام الجمهور الذي يكتبون له.

إذا تحقق ذلك تتبلور حرية التفكير في حرية التعبير، الأمر الذي قد يؤدي الى التغيير الذي ننشده ويكون المجلس الوطني في أساسه.

مجموعات العمل

المجموعة الاولى:

تقييم وسائل الاعلام ودورها في الحوار الوطني

المجموعة الثانية:

خطورة الاعلام الحزبي على الوطن والمواطن

المجموعة الثالثة:

ماهي الوسائل العملية لمكافحة التطرّف الديني؟

منسّق عمل المجموعات:

د. حسّان العكره

التوصيات

صدر عن «دور وسائل الإعلام حيال الوضع الطائفي في لبنان» الذي أقامه المركز الدولي لعلوم الإنسان – جبيل، بالتعاون مع مؤسسة هانس زايدل، التوصيات اتالية:

1) تعزيز ثقافة الإنتماء الى دولة المؤسسات والقانون، كتجسيد عملي لفكرة المواطنة.
2) تبني ميثاق شرف إعلامي من قبل القيمين على الإعلام الخاص.
3) إلتزام الإعلام المرئي بأدبيات النشر، في ما يخصّ المشهديات العنيفة وتعزيز السلم الأهلي وتجنب الخطاب التحريضي طائفياً مذهبياً.
4) وضع تنظيم قانوني للإعلام.
5) وضع قانون للإعلام وقانون للبث المرمّز وتنظيم المواقع الإلكترونية التي لا تخضع عملياً لأية متابعة.
6) حث مجلس النواب على الإنتهاء من مشروع قانون الإعلام الموحّد.
7) احترام الطوائف ضمن إطار الحفاظ على الإنتماء الوطني.
8) تعزيز رقابة الدولة على وسائل الإعلام من اجل الحفاظ على السلم الأهلي.
9) منع البرامج المثيرة للنعرات.

10) تفعيل دور المجلس الوطني للإعلام دون الحد من الحرية الإعلامية المسؤولة.

11) توسيع المساحة المدنية في البرامج وتخصيص دور اكبر للمجتمع المدني.

12) تعزيز التنشئة الوطنية في المدارس التي من شأنها ان تحض الفرد تجاه الخطاب الطائفي التحريضي في البلاد.

13) تعزيز الإعلام الرسمي.

البيان الختامي

برعاية من معالي وزير الثقافة المحامي روني عريجي، وبدعوة مشتركة من المركز الدولي لعلوم الإنسان - جبيل ومؤسسة هانس زايدل، أُقيم مؤتمر «دور وسائل الإعلام حيال الوضع الطائفي في لبنان»، في 26 و27 و28 حزيران 2014.

إستُهلّ اليوم الأول بالنشيد الوطني اللبناني وبالوقوف دقيقة صمت عن روح النائب السابق مانويل يونس، مُطلِق فكرة المركز الدولي لعلوم الانسان في جبيل. وقد كانت جلسة افتتاحية، تعاقب على الكلام فيها كلّ من معالي الوزير عريجي ممثلاً بمستشاره د.ألبير جوخدار، والسيد طوني غريّب ممثل مؤسسة هانز زايدل ستيفتونغ، ود.أدونيس العكرة مدير «المركز».

وإلى الجلسة الافتتاحية كانت أربع حلقات، قارب فيها خمسة عشر باحثاً وأكاديمياً المحاور الآتية:

أ) كيف يمكن الاختلاف الديني ان يؤدي الى خلاف بين المواطنين،

ب) الإعلام ورسالة بناء المواطن،

ج) الإعلام ومساحات إلتقاء الأديان والثقافات الدينية،

د) دور المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع في المساءلة والتصويب.

وبهدف تعميق البحث في سائر أوراق العمل التي قُدِّمت والمداخلات والتعقيبات التي أُدلي بها في الحلقات الأربع، توزّع الحضور، مداخلينَ ومشاركين شباباً، على ثلاث مجموعات ليُجيبوا عن بضعة أسئلة، جامعها المشترك: ***كيف يمكن وضع وسائل الإعلام في خدمة التربية على المواطنة؟***

ولقد خلص المؤتمر الى الرؤى والمقترحات الآتية:

أولاً: تعزيز ثقافة الانتماء الى دولة المؤسسات والقانون، كتجسيد عملي لفكرة المواطنة، معوّلين على دور المدرسة والجامعة في التربية على المواطنة والتنشئة المدنية.

ثانياً: إلتزام بل إلزام الإعلام المرئي والمسموع بأدبيات البث، وفي مقدَّمها تجنّب الخطاب التحريضي والمذهبي وعرض المشهديات العُنفية والراعبة والابتعاد عن الترويج لثقافة احتكار الحقيقة وعدم احترام الاختلاف.

ثالثاً: تبنّي ميثاق شرف إعلامي من قبل القيّمين على الإعلام الخاص، مرئياً ومسموعاً، وصولاً الى تعزيز اللُّحمة الوطنية، ولاسيما في ظل الظروف المصيرية والتحديات

الداهمة التي تهدّد المنطقة - ولبنان في عدادها- بأفدح المخاطر.

رابعاً: إلزام الإعلام بتخصيص حيّز واسع للبرامج الجادة الثقيفية، بما يُعزِّز دور الخطاب العقلاني في مواجهة خطاب التحاقد والكراهية وإيقاظ الفتن والإساءة الى السلم الأهلي والوحدة الوطنية.

خامساً: إفراد الإعلام المرئي والمسموع مساحة أكبر للمجتمع المدني الذي يُشكّل اليوم رقماً وازناً في معادلة الاجتماع اللبناني وصمّام أمان لها.

سادساً: تفعيل دور المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع من دون الحد من الحرية الإعلامية، وذلك عبر تعديل القانون 382/94، وبما يمنح المجلس صلاحيات تقريرية، تخوّله مواجهة الحمايات الطائفية والسياسية للمؤسسات الاعلامية المرئية، وعلى ان يُرفد بجهاز رقابة.

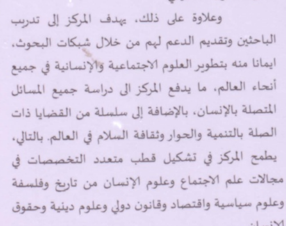
سابعاً: وضع تنظيم قانوني للإعلام الديني الصرف، واعتماد قانون للإعلان وقانون للبث المرمّز وللمواقع الإلكترونية التي لا تخضع راهناً لأية مُتابعة.

ثامناً: دعوة مجلس النواب اللبناني الى إقرار المشروع الموحد لقانون الإعلام - وهو المعروض أمام لجانه منذ سنوات، وبما يؤول الى انتظام عمل سائر الوسائل الإعلامية.

تاسعاً: تفعيل الإعلام العام (الرسمي) عبر رفده بالإمكانات المادية والبشرية، مُنوّهين في هذا المجال بالدور الوازن للوكالة الوطنية للإعلام.

أنشئ المركز الدولي لعلوم الإنسان عام 1999 على أساس اتفاقية دولية بين الحكومة اللبنانية ووكالة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو). وهكذا أنشأت هذه الاتفاقية مؤسسة دولية غايتها دعم البحث والحوار، والعمل تحت رعاية اليونسكو فيما تتمتع بحرية أكاديمية شاسعة.

يشكل المركز هيئة متعددة التخصصات الهادفة الى افساح مجال عمل للبحث والتوثيق وتسهيما أيضا لتنفيذ برنامج اليونسكو الخاص بالديمقراطية من خلال تنظيم محاضرات دولية حول مستقبل الديمقراطية بمشاركة أكاديميين وصناع القرار وكبار رجال الأعمال وصحفيين. تركز هذه النشاطات على المعايير الديمقراطية والقيم والمبادئ وعلاقتها مع القضايا الرئيسية للعولمة والتنمية. كما يعمل المركز على دعم الديمقراطية في مجتمعات ما بعد الصراع من خلال برامج لتعزيز الديمقراطية من قبل الجهات الفاعلة المحلية ومن خلال التعاون الأكاديمي.



وعلاوة على ذلك، يهدف المركز إلى تدريب الباحثين وتقديم الدعم لهم من خلال شبكات البحوث، ايمانا منه بتطوير العلوم الاجتماعية والإنسانية في جميع أنحاء العالم، ما يدفع المركز الى دراسة جميع المسائل المتصلة بالإنسان، بالإضافة إلى سلسلة من القضايا ذات الصلة بالتنمية والحوار وثقافة السلام في العالم. بالتالي، يطمح المركز في تشكيل قطب متعدد التخصصات في مجالات علم الاجتماع وعلوم الإنسان من تاريخ وفلسفة وعلوم سياسية واقتصاد وقانون دولي وعلوم دينية وحقوق الإنسان.

لذا، يكرس المركز جهودا في المساحات التالية:

- التعايش بين الشعوب من مختلف الثقافات واللغات والنظم الاجتماعية.
- دراسة الحضارات القديمة والحديثة.



منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

CISH

المركز الدولي لعلوم الانسان - بيبلوس برعاية اليونسكو



